

البحث الرابع :

” تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية
في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ”

إعداد

د / محمد فتحي علي موسى د / منصور بن نايف العتيبي

obeikandi.com

” تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العلمية المعاصرة ”

د / محمد فتحي علي موسى د / منصور بن نايف العتيبي

• المقدمة :

تعد قضية قبول الطلاب بالتعليم الجامعي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي ، ولا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه القضية وعلاقتها بمجموعة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول وإجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه القضية ، وتوضح التطورات التاريخية لهذه القضية أنها تأثرت بتيارات فكرية ومدارس متعددة بالإضافة إلى التأثير الواضح للأيديولوجيات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي انعكست على الاتجاهات المختلفة للقبول في مختلف دول العالم .

وأدت الاختلافات الجوهرية في المدارس الفكرية حول قضية القبول إلى نوع من الاختلاف في تحديد المفاهيم ذات العلاقة بمشكلة الالتحاق والقبول في التعليم العالي ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : مفهوم ديمقراطية التعليم يتم تفسيره بأشكال متعددة حيث يعني مرة إتاحة الفرصة للأشخاص الذين تمكنوا من النجاح في امتحانات القبول دون النظر إلى أي متغيرات اجتماعية أو اقتصادية وغيرها ، وهذا تفسير الاتجاه المتمحور حول الجدارة ، ومرة ثانية : يعني فتح الباب لكل راغب، وإزالة جميع الحواجز والعقبات، حيث إن النجاح في التعليم العالي يعتمد اعتمادا كبيرا على مدى المشاركة والإسهام الذي يقوم بهما الطالب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة التعليمية وهذا في حد ذاته كفيلا بإحداث التغيرات المطلوبة في محتوى المناهج وطرق التدريس بحيث تتناسب وتتواءم مع احتياجات الفئات الجديدة من المجتمع وقدراتها ، وهذا تفسير ديمقراطية التعليم حسب الاتجاه الحر ، هذا الأمر ينسحب أيضا على مجموعة أخرى من المفاهيم مثل تكافؤ الفرص التعليمية ، التكافؤ في فرص القبول ، تعميم التعليم العالي ، وغيرها من المفاهيم التي يتم تفسيرها بأشكال مختلفة حسب المدارس الفكرية المتعددة. (بوظانة ، معوض ، ١٩٨٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧)

ويمكن الحكم على فعالية نظم القبول بالجامعات من أكثر من منظور فمن منظور الطلاب : تعني الفعالية إتاحة التعليم الجامعي والعالي الذي يفتح أمامهم الفرص في الحياة، إضافة إلى نزاهة عمليات الاختيار وعدالتها، وفي جودة التعليم الثانوي باعتباره إعدادا للتعليم العالي . وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي الحكومية فإن ما يهم هو قدرتها في الحصول على دور فعال في اختيار الطلاب، وأن يتناسب الطلاب المقيدون بها مع رسالتها الأكاديمية وقدراتها الاستيعابية، وكفاية الموارد لخدمة العدد الذي تقبله من الطلاب وخصائص هؤلاء الطلاب. ومن منظور الحكومة، فإن القبول الناجح يعني وجود عملية تتسم بالعدالة والكفاءة وتحقق نتائج تخدم الاحتياجات الوطنية إضافة إلى

احتياجات الأفراد، وذلك في حدود ما يمكن تحمله. وإضافةً إلى ذلك، فقد تهتم الحكومات بتوفير إتاحة عادلة عبر الجماعات الاقتصادية والاجتماعية، وعبر المناطق الجغرافية، وذلك لتحقيق تطلعات المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على قدرات المؤسسات الإقليمية على النمو. والتحدي الذي يواجه السياسات هو إيجاد آلية مقبولة لإدارة الانتقال للتعليم الجامعي تحقق التوازن بين هذه المصالح المختلفة. (البنك الدولي، ٢٠١٠، ١٤٤، ١٤٥)

ويخصوص مبررات تنوع نظم التعليم الجامعي وتوفير فرص الالتحاق والقبول بهذا القطاع، أشار تقرير لاتحاد الجامعات الدولية إلى أن الجامعات لن تكون قادرة في المستقبل القريب على توسيع فرص التعليم أمام الجميع. وقد ورد في تقرير البنك الدولي حول الحق في التعليم والالتحاق والقبول بالتعليم العالي أنه " إذا كان لابد للتعليم العالي أن يستمر في توسيع الفرص وتوفيرها فإنه من الواضح أن الجامعات ستكون غير قادرة على مقابلة هذا الوضع. وعليه فإنه يجب أن توجد في المستقبل مؤسسات جامعية يتوفر فيها التنوع بقدر المستطاع، ويجب تطوير المؤسسات الجامعية القائمة لتتفاعل مع متطلبات وحاجات المجتمعات المختلفة " (9 , 1998 , IAU)، وعلى هذا الأساس فإن التنوع في مؤسسات التعليم العالي قد أصبح مطلباً أساسياً في توسيع فرص القبول وتحقيق المزيد من ديمقراطية التعليم وعموميته، ومن ثم فهي تمثل مطلباً أساسياً لاعتماد نظم قبول أكثر مرونة وأقل تعقيداً، بما لا يؤثر سلباً في مستوى الجودة المنشودة .

وقد توسع التعليم العالي كمياً في جميع أنحاء العالم، إلا أن معدلات القبول به تختلف من منطقة إلى أخرى، وفي الدول العربية ازدادت أيضاً أعداد الملتحقين بالتعليم العالي خلال العقود الأخيرة، إلا أن معدلات القبول الإجمالي فيها لا تزال أقل بكثير من معدلات الدول المتقدمة. ففي عام ٢٠٠٦ بلغت هذه المعدلات في مجمل الدول العربية ٢٢%، مع فروق كبيرة بين هذه الدول في هذا المجال، حيث بلغت على سبيل المثال ٤٨% في كل من لبنان وفلسطين، و٣٩% في الأردن، وانخفضت إلى ٩% في اليمن، في حين بلغت ٦٧% في الدول المتقدمة و٧٠% في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. (332 - 338 , 2008 , UNESCO) . وبذلك تكون مؤسسات التعليم في الدول العربية مطالبة بتحقيق المعادلة الصعبة بين معدلات الكم والكيف في التعليم العالي لتحقيق نسب القبول العالية وتحقيق الجودة في المخرجات .

وتبين الدراسات أن إجراءات القبول وشروطه وإجراءاته تتنوع تنوعاً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي في بلدان العالم وفقاً لظروف كل منها وإمكاناته وقناعات المسؤولين ومستوى الوعي والضغط الاجتماعي، ففي دراسة أعدتها (Helms, 2008) للبنك الدولي حول نظم القبول للدرجة الجامعية الأولى في الجامعات الحكومية في عدد كبير من دول العالم، يتضح أن كثيراً من الجامعات تعتمد بشكل أساسي على نتائج امتحانات نهاية المرحلة الثانوية، في حين يتطلب بعضها الآخر النظر في نتائج الطلبة خلال تلك المرحلة وذلك في كافة المواد التعليمية التي سبق ودرسها الطالب، أو في مواد محددة _ مجموعة المواد المؤهلة _ وهي تلك التي ينوي الطالب أن يدرسها في مرحلة التعليم

الجامعي . وتنظم بعض المؤسسات اختبارات القدرات المقننة التي تقيس القدرات المعرفية ، وقد يتطلب بعضها تقديم رسائل توصية وتعريف من المعلمين أو المدربين أو الموظفين العامين وغيرهم . وفي بعض الجامعات يطلب من الطلبة المرشحين تقديم ملف يتضمن عدة أنواع من البيانات ، مثل نماذج من إنجازاتهم السابقة وأعمالهم الفنية ومساهماتهم في الأنشطة غير الصفية . وفي بعض التخصصات العملية أو الفنية يطلب تقديم أداء عملي . كما تعقد بعض المؤسسات مقابلات شخصية للمرشحين . هذا وتحدد كل مؤسسة وزناً نسبياً لكل معيار من معايير القبول ، كما تأخذ بعض الجامعات بعين الاعتبار الخصائص السكانية لبعض فئات الطلبة ، كجنسهم أو عرقهم أو وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ، أو كونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة ، بحيث تمنح الفئات الأكثر حرماناً بعض الامتيازات ، كتخصيص عدد من المقاعد لهم وخفض الحد الأدنى لمجموع الدرجات المحدد للقبول ، وذلك كإجراء لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص . (حمود ، ٢٠٠٩ ، ٧٦ ، ٧٧) . وتتعدد نظم قبول الطلاب في التعليم الجامعي ، ويرجع ذلك إلى عديد من العوامل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولا يمكن القطع بأفضلية أحد هذه النظم على غيرها إلا في ضوء ما تحققه من أهداف ، ولذا فإن البحث الحالي معني بدراسة الاتجاهات العالمية المعاصرة في نظم القبول لنتمكن من وضع مجموعة من البدائل والحلول تؤكد على الإيجابيات وتقلل من حدة السلبيات في نظم قبول الطلاب في الجامعات العربية .

• مشكلة الدراسة :

أظهرت بعض الدراسات تنوع نظم القبول تنوعاً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لظروف كل منها وإمكاناته والتوجهات الفكرية للمسؤولين . (حمود ، ٢٠٠٩ ، ٧٦) . وتتفق الدراسات العلمية والمؤتمرات واللجان المتخصصة على أن نظام القبول يمثل مشكلة ثلاثية الأبعاد : احتياجات المجتمع ، وإمكانات الجامعات ، وقدرات الطلاب . (شهاب ، ٢٠٠٢ ، ٢٤٥) . وبناءً على هذا تتحدد المعالجة لنظم القبول في الإطار المجتمعي الواسع بكل تحدياته ، وفي ضوء التغيرات والاتجاهات العالمية في نظم القبول حيث يتأثر التعليم أكثر من غيره بما يحدث على الساحة العالمية .

وشهدت نظم القبول في الجامعات العربية في الفترة الأخيرة جدلاً واسعاً وصل لدرجة التخبط وعدم وضوح الرؤية في سياسات وإجراءات القبول ، وظهرت مشكلات عديدة منها ما أشار إليه (حمود ، ٢٠٠٩ ، ٩٠ - ٩٤) :

« ظهور اختلالات تربوية واجتماعية عديدة بسبب اعتماد القبول في الجامعات في عدد من الدول العربية على معيار وحيد هو مجموع الدرجات في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية مما أنتج عدد من المشكلات مثل الدروس الخصوصية (مصر) ، بالإضافة إلى أن تقرير مصير الطالب من خلال الاعتماد على امتحان واحد يخضع له خلال ساعات قليلة قد يكون معياراً مضللاً ، إذ أن نتيجته قد تتأثر بوضعه الصحي أو النفسي أو الاجتماعي خلال فترة الامتحان تلك .

« تهمين العلوم البحتة والتطبيقية على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية .

« انصراف نسب كبيرة من الطلاب من التخصصات العلمية إلى التخصصات الأدبية والإنسانية مما يتناقض مع تطلعات أي مجتمع للنهوض بالعلوم والتقنية في عصر تسوده المعرفة العلمية .

وعند مناقشة سياسة القبول للتعليم الجامعي في الدول العربية فإن الضرورة تقتضي التعامل معها على أساس أن الدول العربية وحدة متشابهة ، فيما يتعلق بالتعليم الجامعي ، مع تنوعها ، وهذا ينطلق من أن أهداف المؤسسة الجامعية تحديدا تكاد تكون واحدة ، فالجامعة دون مؤسسات التعليم الأخرى ، لها ملامحها التي تتعدى الحدود ، وهذه الملامح العالمية نابعة من المعرفة الإنسانية التي تتعامل معها الجامعة ، والتي ما تزال في معظمها وحتى الآن لا تعرف الحدود أو قدرة على اختراق حدود الدولة ، أي دولة . وإذا كان التعامل مع العلم يتم من زاوية أنه نظام عالمي ، فكذلك النظرة إلى الجامعة هنا تتعدى حدود المحلية أو الإقليمية ، وعلى اعتبار أنها مؤسسة تعليمية إنسانية تختلف وظيفتها ومسؤوليتها عن مؤسسات التعليم العام ، كما أنه لا يمكن والحالة هذه عزل الدول العربية عن دول العالم وما يدور فيها خاصة بالنسبة للتعليم الجامعي وسياسته ، وهذا كله في إطار الاعتراف بوجود بعض الاختلافات والتنوع بين الجامعات وأهدافها وبما لا يحول دون النظر إليها في إطار مشترك . (جمال الدين ، ١٩٩٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣) . وهذا يقتضي تتبع الاتجاهات العالمية المعاصرة في نظم القبول والتي حققت نجاحا ملحوظا في الدول التي طبقت فيها بهدف وضع البدائل المناسبة لتطوير نظم القبول في الجامعات العربية .

• أسئلة الدراسة :

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي :

كيف يمكن تطوير نظام القبول بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ؟

وتتضرع منه الأسئلة الآتية :

- « ما واقع نظم القبول في الجامعات العربية ؟
- « ما العوامل المؤثرة على نظم القبول في الجامعات العربية ؟
- « ما المعايير الحاكمة لسياسات ونظم القبول ؟
- « ما أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في نظم القبول بالتعليم الجامعي ؟
- « ما التصور المقترح لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي في الدول العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ؟

• أهداف الدراسة :

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق ما يأتي :

- « التعرف على سياسات ونظم القبول في الجامعات العربية .
- « التعرف على أوجه القوة والضعف في نظم القبول في الجامعات العربية .
- « التعرف على أهم العوامل المؤثرة في نظم القبول في الجامعات العربية .
- « التعرف على أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في نظم القبول في العالم .
- « التعرف على المعايير الحاكمة لسياسات ونظم القبول في العالم .

« وضع تصور لنظم القبول في الجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة يؤكد على أوجه القوة ويعالج أوجه الضعف .

• أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الجوانب الآتية :

« إن التخطيط لإعداد خريج كفاء يبدأ بتطوير نظام القبول بالجامعات وهذا يعد مدخلا لضمان الجودة في التعليم الجامعي .

« إن هذه الدراسة تأتي استجابة لمطالب التجديد والتطوير في التعليم الجامعي من أجل تحقيق الاعتماد الأكاديمي .

« قد تساعد هذه الدراسة صانع القرار التربوي في السير وفقاً لخطة علمية محسوبة ومقننة ، وسبق تجربتها في دول أخرى في مجال التحاق و قبول الطلاب بالتعليم الجامعي ، وذلك أثناء قيامهم بتطوير الجامعات لضمان جودتها واعتمادها .

• منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها هدف الدراسة وطبيعتها، ويتم من خلاله جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وتصنيفها، وتحليل ما تم جمعه من بيانات ومعلومات وتفسيرها وتوظيفها في وضع تصور لتطوير نظم القبول بالجامعات العربية ، حيث ذكر أبو حطب (١٩٩١ ، ٨٢) ، أن المنهج الوصفي يعتمد على تحديد المشكلة والتحقق منها وصياغة أسئلتها ومحاولة إيجاد الحلول وتعميمها وإجراء المقارنة ، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات المشابهة لموضوعها ، والإطلاع على أسس وأدبيات البحث في العلوم التربوية والاجتماعية ، وأشار إليه أبو سليمان (١٩٩٢ ، ٣٣) بقوله " المنهج الوصفي موضوعه الوصف والتفسير والتحليل في العلوم الإنسانية ، ولما هو كائن من الأحداث التي وقعت لملاحظتها ووصفها وتحليلها والتأثيرات المتوقعة ، كما يصف الأحداث الماضية وتأثيرها على الحاضر " .

• مصطلحات الدراسة :

« التطوير : Development :

التطوير يعني التحسين المقصود والمخطط في فلسفة وأهداف وبنية النظام بشكله المتكامل بهدف ضمان جودته وزيادة فاعليته . وقد عرفه القرنشاوي (١٩٧٨ ، ٦٧) بأنه إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر ، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادهِ . كما يعرفه اللوزي (٢٠٠٠ ، ١٤٨) بأنه نقلة نوعية وكمية من وضع إلى وضع آخر أفضل منه في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإدارية والصحية والتكنولوجية . وتعرفه الدراسة الحالية على أنه " التحسين المقصود والمخطط في سياسات وإجراءات قبول الطلاب بالجامعات العربية بما يضمن تحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلاب ، ويهدف ضمان جودة التعليم الجامعي وزيادة فاعليته " .

« القبول : Admission :

يفرق بوظيفة ، معوض (١٩٨٤، ٢١٧) ، بين مفهومي الالتحاق (الدخول Access) والقبول (Admission) ، حيث أن مفهوم الالتحاق يقصد به تلك السياسة العامة المتبعة لتحديد من هي الفئات التي لها الحق في التسجيل في التعليم العالي ، وما الأعداد ، ولأي فترة زمنية ، وعلى حساب من وفي أي مرحلة عمرية وفي أي مؤسسات تعليمية . أما القبول فهو مفهوم يقصد به تلك الإجراءات والعمليات الفنية التي يجب أن تتبع لتحقيق الأهداف العامة لسياسة الالتحاق . ويعرفه البسام (١٩٨٤، ١٧٩) على أنه : "القرار الذي تتخذه مؤسسة التعليم العالي المعنية وتجزئ به بحكم القواعد المتعددة لديها ، التحاق هذا الطالب أو ذاك بها " . وتعرفه الدراسة الحالية على أنه " مجموعة العمليات والإجراءات المتبعة لتحقيق الأهداف العامة لسياسة التحاق الطلاب بالجامعات العربية " .

• الدراسات السابقة :

• الدراسات العربية :

١- دراسة " بدائل مقترحة لنظم القبول في الجامعات المصرية " . (مراد ، ١٩٩١) .
استهدفت الدراسة تقديم بعض البدائل لتطوير نظم القبول في التعليم الجامعي المصري ، والتعرف على الوضع الراهن لنظم القبول في الجامعات المصرية ، كما استهدفت أيضا التعرف على التجارب التي اتبعتها بعض الدول لتطوير نظم القبول في التعليم العالي بها . واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي . وقدمت الدراسة خمسة بدائل لتطوير نظم القبول في التعليم الجامعي المصري

٢- دراسة " مسارات مقترحة لقبول الطلاب كمدخل لتطوير الأداء الجامعي " . (شهاب ، ٢٠٠٢) .

استهدفت الدراسة تتبع تطور نظم القبول بالجامعات المصرية على ضوء المتغيرات المجتمعية في مصر ، ورصد بعض مسارات القبول بالنظم الجامعية المعاصرة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالطريقة التاريخية وأسلوب تحليل النظم والمقارنة ، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في : الأول : أن نظم القبول مر بمرحلتين متميزتين ، المرحلة الأولى تمثل نظام القبول المباشر المعتمد على اللامركزية حيث طبيعة الجامعة أو الكلية ، فكان الطالب يلجأ إلى الكلية مباشرة ، فإذا لم يقبل فيها لجأ إلى أخرى وهكذا في إطار أن لكل جامعة قانونها الخاص ، أما المرحلة الثانية فإنها تمثلت في نظام القبول غير المباشر من خلال مكتب التنسيق مما يحمل مركزية النظام من خلال مكتب التنسيق ، الثاني ، أن نظام القبول تأثر بالمتغيرات المجتمعية في مصر حيث بدأت الجامعات ككيانات مستقلة في وضع معايير القبول بها إبان فترة الاستقلال الجزئي أو الاستقلال المشروط ، ثم تطور الأمر بوجود مكتب التنسيق ، وإقرار مبدأ مجانية التعليم الجامعي ، مما أحدث طفرة في عدد المقبولين انعكاسا للقوانين الاشتراكية فكان فتح باب الجامعات على مصراعيه بصرف النظر عن إمكانات الجامعة وحاجة المجتمع . أما بالنسبة للهدف الثاني للدراسة والذي يتناول مسارات مقترحة لتطوير نظام القبول بالجامعات ، صنفها الدراسة إلى

أربعة مسارات رئيسية وهي : المسار التقليدي ، والمسار الانتقائي ، والمسار الموجه والمسار الانفتاحي .

٣- دراسة " تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة في مصر في ضوء خبرات بعض الدول كمتطلب رئيسي لضمان جودتها واعتمادها " . (ذياب ، ٢٠٠٧).

استهدفت الدراسة الوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بالجودة والاعتماد وخصخصة التعليم الجامعي وجودة القبول بالجامعات الخاصة ، والخبرات الدولية في مجال القبول بالجامعات الخاصة ، ورصد واقع القبول بالجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية ، والتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين نظم القبول بالجامعات الخاصة في مصر وبعض الدول المتقدمة ، وتقديم تصور مقترح يمكن أن يفيد في تطوير نظام القبول بالجامعات الخاصة في مصر والتغلب على مشكلاته في ضوء الاستفادة من خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة وذلك لضمان جودة هذه الجامعات واعتمادها . واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لدراسة نظم القبول بالجامعات الخاصة في كل من جمهورية مصر العربية وبعض الدول المتقدمة . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

« تضع كل جامعة من الجامعات الخاصة في العديد من دول العالم مجموعة من الضوابط والمعايير الأساسية والثانوية للقبول بها .

« تقوم الجامعات الخاصة في مصر وبعض الدول المتقدمة بإجراء مقابلات شخصية مع المتقدمين للالتحاق بها .

« تراعي معظم الجامعات الخاصة في بعض الدول المتقدمة عند قبول الطلاب قدراتهم واستعداداتهم وميولهم نحو التخصص الذي يرغبون في دراسته بينما تركز الجامعات الخاصة المصرية على الحد الأدنى للقبول كمعيار أساسي للقبول والمفاضلة بين الطلاب .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها :

- « أن يكون جوهر القبول منصبا على الكيف وليس الكم .
- « ضرورة تعديل نظام القبول المتبع في الثانوية العامة عند تعديل نظام القبول في الجامعات الخاصة .
- « أن تحدد كل جامعة خاصة متطلبات وإجراءات قبول الطلاب من خلال مكتب القبول الخاص بها .

٤- دراسة " سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية " : (حمود ، ٢٠٠٩)

استهدفت الدراسة التعرف على سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية ، والتعرف على نقاط القوة والضعف في سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من نقاط القوة أهمها :

- « التنسيق المركزي والاعتماد على نتائج امتحان نهاية المرحلة الثانوية .
- « إضافة معايير أخرى إلى جانب امتحان نهاية المرحلة الثانوية .
- « منح امتيازات لبعض الفئات المحرومة أو الأقل حظا .
- « توفير أكثر من فرصة خلال السنة الواحدة للالتحاق بالجامعات .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من نقاط الضعف أهمها :

- « فتح أقسام خاصة في بعض الكليات الحكومية وفرض رسوم التحاق عالية فيها مما يضر بالعدالة ومبدأ تكافؤ الفرص .
- « تحديد معدلات للقبول في الجامعات الخاصة أدنى من مثيلاتها في الجامعات الحكومية .
- « التمييز في القبول لصالح أبناء بعض الفئات .
- « تهمين العلوم البحتة والتطبيقية على حساب العلوم الاجتماعية والإنسانية .
- « ظهور اختلالات تربوية واجتماعية عديدة بسبب اعتماد القبول في الجامعات في عدد من الدول العربية على معيار وحيد هو مجموع الدرجات في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية .
- « انصراف نسبة كبيرة من الطلاب من التخصصات العلمية إلى التخصصات الأدبية والإنسانية .
- « وفي سبيل تعزيز نقاط القوة وخفض نقاط الضعف ، تقترح الدراسة ما يأتي :
- « الإبقاء على نظام التنسيق المركزي حيث تدعو الحاجة إلى استخدام أكثر من معيار في عملية القبول .
- « تغيير الاتجاهات التي تعتبر العلوم الإنسانية والاجتماعية أقل قيمة من العلوم البحتة والتطبيقية .
- « إيجاد نظام للمنح والمساعدات والقروض الدراسية .
- « تحقيق قدر من العدالة .
- « توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المختلفة .
- « جعل مدة صلاحية شهادة إتمام المرحلة الثانوية مفتوحة .
- « توفير خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والنفسي والمهني .

٥- دراسة "تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية - تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي" . (آل سعود ، ٢٠٠٩)

استهدفت الدراسة تحليل دور المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٢م في تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية ، والتعرف على فلسفة إنشائه والحاجة إليه ، وتقديم الدراسة عرضاً لبعض تجارب الدول المتقدمة التي سبقت إلى هذه الفكرة ، كما تقدم عرضاً موجزاً للاختبارات والمقاييس التي يقدمها المركز من حيث أهدافها وطبيعتها وأسلوب تطبيقها والمستفيدين منها ، وتختتم الدراسة بعرض كمي يوضح إسهام اختبارات المركز ومقاييسه في تقليل نسب الرسوب بالجامعات وتحسين كفاءة التعليم الجامعي .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، أهمها :

- « تعتبر التجربة السعودية في مجال اختبارات القبول الجامعي الوطنية تجربة جديدة في العالم العربي ، وقد استفادت هذه التجربة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختيار الطلاب للتعليم الجامعي .
- « مع أن غالبية القبول الجامعي في المملكة ينصرف للجامعات الحكومية فإن هذه الجامعات قد اختارت تطبيق هذه الاختبارات كمعيار للقبول بها بناءً على قرار خاص بكل منها ، كما أن الأوزان المعطاة لهذه المعايير ترجع لقناعة

كل جامعة . ويلاحظ أنه لم تعتمد أي جامعة لعرض اختبارات خاصة بها مع وجود الاختبارات الوطنية .

« لقد أدى إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم إلى تحقيق العديد من الفوائد ، بعضها يصب في مصلحة الطلاب ، وبعضها في مصلحة الجامعات وبعضها في مصلحة التعليم بشكل عام . وهذه المصالح لا يمكن تجاهلها أو التخلي عنها . ومن أهم هذه المصالح زيادة الثقة بالطلاب المقبولين بالبرامج الجامعية وتقليل الهدر ، وزيادة العدالة والإنصاف .

« كان من صالح التجربة السعودية أنها لم تتقيد بأية قيود تاريخية أو ممارسات معينة ، حيث استفادت من أفضل الممارسات الموجودة مع المرونة في التعديل والتحديث بناءً على معطيات ونتائج الدراسات التي تجرى بشكل مستمر .

« كان من فوائد إنشاء مركز متخصص في القياس والتقويم : رعاية مختلف مشاريع القياس والتقويم ، التي يحتاجها المجتمع التربوي والمجتمع المهني .

« حقق المركز تركيزاً على الأهداف التربوية المعرفية العامة التي لا تتحقق بمجرد وجود هذه الاختبارات والمقاييس داخل الجامعات ، حيث إن تكريس الجهود وتجميعها للمصالح المشتركة أمر مطلوب .

« كان لاستقلالية المركز المالية والإدارية دور كبير في نجاح المركز ، كما أن اعتماده على التمويل الذاتي من المقابل المادي لدخول الاختبار عامل مهم في كفاءة التشغيل . ولكن يقترح أن يتم دعم المركز بجزء من ميزانية مفتوحة

« كان لتوسع المركز في مجال المقاييس والاختبارات المهنية دور مهم في صقل تجربة القياس والتقويم ، وتوسيع المدارك لدى العامة بأهميتها وسمو أهدافها وأنها غير مرتبطة فقط بالقبول الجامعي .

• الدراسات الأجنبية :

١- دراسة " التحديات والمشكلات في نظم القبول: ثلاثية من المخاوف والحجج " (McCuddy ,Nondorf ,2009) .

استهدفت الدراسة استكشاف التحديات والمعضلات الأخلاقية في نظم القبول في الكليات والجامعات في الولايات المتحدة ، من وجهة نظر الطلاب المحتملين (وأبائهم) الذين يسعون للالتحاق بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي واستكشاف المخاوف الأخلاقية وضوابط القبول من خلال التحليل النظري لثلاثية من المخاوف الأخلاقية والحجج بشأن عملية القبول في التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية .

واستنتجت الدراسة أن أهم التحديات الأخلاقية في عملية القبول :

- « وجود تحيزات شخصية في قرارات القبول .
- « وجود صراع بين المعايير الأخلاقية والشخصية من جانب ، والمعايير والضوابط الجامعية في نظم القبول من جانب آخر .
- « إن نظم القبول في الكليات والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية توفر أرضية خصبة لزيادة المشكلات والتحديات الأخلاقية المتعلقة بالطلاب المحتملين .

« ضرورة الاعتراف بهذه التحديات والمعضلات الأخلاقية والتعامل معها بصورة فعالة ، حيث يعد ذلك واجب مهني لمسؤولي القبول .

٢- دراسة " تقييم اختبار القبول في التعليم العالي الخاص (STAT) : (Coates , Friedman , 2010) .

استهدفت الدراسة تقييم اختبار القبول في التعليم العالي الخاص (STAT) في الجامعات الاسترالية ، وذلك من أجل توفير مستوى ونوعية عالية الجودة من التعليم العالي وتكفل نوعية عالية الجودة من الخريجين في سوق العمل والتي تسهم في نمو الاقتصاد الاسترالي .

واختبار (STAT) تم تصميمه في عام ١٩٩٠م لتطبيقه على الطلاب قبل التحاقهم بالتعليم الجامعي ، وقدم في عام ١٩٩٢م ، وتم استخدامه على نطاق واسع من قبل مركز القبول الجامعي كجزء من إجراءات القبول في الجامعات الخاصة الاسترالية لتقييم ثلاثة أنواع من المهارات التي تعتبر مهمة للنجاح في الدراسة الجامعية ، الأول : التفكير والتعبير اللغوي ، والذي يتعلق بتفسير الأفكار وفهمها والتعبير عنها بلغة سليمة ، حيث تطلب بعض البنود من الطلاب بعد قراءتها تحديد الفكرة الرئيسية فيها ، وتطلب بعض البنود إعادة صياغة ما هو مكتوب ، ويطلب البعض الآخر استنتاج المعاني ، والثاني : تقييم المنطق الكمي ، والبنود الكمية تتطلب فهم وتطبيق المعلومات العلمية والرياضية ، وهذه العناصر لا تتطلب معرفة تفصيلية بالصيغ الرياضية ، بل القدرة على تفسير وتطبيق المعلومات التي يتم توفيرها ، والثالث : القدرة على التواصل الكتابي بفعالية بما في ذلك تنظيم الأفكار وهيكلها وجودة اللغة .

وطبقت هذه الدراسة على المستوى المحلي في استراليا بالتعاون مع مركز القبول الجامعي والمراكز والجامعات في جميع أنحاء استراليا وأشرف عليها مجموعة استشارية رفيعة المستوى . وطبقت الدراسة على ٩٩٢٣ طالبا وطالبة .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- « إن نتائج الاختبار قيمة موثوقة وإضافة إلى قرارات القبول .
- « يوفر اختبار (STAT) وسيلة صالحة وفعالة لتصنيف الطلاب حسب القدرات والمهارات .
- « إن اختبار (STAT) يعد أداة جيدة للتغلب على التحيز في التعميم عند قبول الطلاب .

٣- دراسة " الإنصاف والقبول الجامعي : البحث عن النوعية في القبول ، الخيارات في جامعة أكسفورد " : (Zimdars , 2010)

تستهدف هذه الدراسة البحث في عدم المساواة في أنماط القبول في جامعة أكسفورد ، والتعرف على الفروق في معدلات القبول حسب الطبقة الاجتماعية والعرق والجنس والتأهيل ومركز التعليم الثانوي .

واستخدمت الدراسة المقابلات المقننة مع أولياء الأمور والمسؤولين في الكلية والجامعة لتحقيق أهدافها ، حيث قامت الباحثة بإجراء (٢٠) مقابلة مع أولياء الأمور وثلاث مقابلات مع المسؤولين في الجامعة والكليات ، وقد أجريت المقابلات

خلال شهري نوفمبر وديسمبر وهو الوقت من السنة الذي تثار فيه قضية قبول الطلاب في الجامعة .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- « إن مستوى التعليم في المدارس الثانوية ليس على المستوى التنافسي المطلوب .
- « الإناث أكثر تمثيلاً في التعليم العالي من الذكور .
- « أظهرت الدراسة الانحياز الطبقي لأبناء البيض وخريجي المدارس الخاصة .

• التعليق على الدراسات السابقة :

« اتفقت الدراسات السابقة على وجود العديد من المشكلات في نظم القبول في معظم الدول العربية .

« اهتمت بعض الدراسات السابقة بعرض تجارب بعض الدول المتقدمة في نظم القبول مثل : دراسة دراسة مراد ، دراسة شهاب ، دراسة حمود ، ودراسة آل سعود قدمت بعض الدراسات تقييماً لاختبارات القبول في التعليم العالي مثل دراسة (Coates, Friedman) .

« قدمت بعض الدراسات السابقة مقترحات وبدائل لتطوير نظم القبول مثل : دراسة مراد ، دراسة شهاب ، ودراسة دياب .

« لم تقدم أي من الدراسات السابقة تصوراً لتطوير نظم القبول في الجامعات العربية كوحدة واحدة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة وهو ما تناوله الدراسة الحالية .

• وتناول الدراسة :

- « واقع نظم القبول في الجامعات العربية .
- « الاتجاهات العالمية المعاصرة في نظم القبول .
- « التصور المقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات العربية .

• واقع نظم القبول في الجامعات العربية :

١- سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية :

« يتم تحديد عدد الطلبة للقبول في كل كلية قبل البدء بعمليات القبول والتسجيل ، كما يحدد معدل أدنى للقبول في كل كلية يختلف من تخصص لآخر .

« تعتمد جميع الدول العربية شهادة إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها كمعيار أساس للقبول في الجامعات العربية .

« تنظم جامعات بعض الدول العربية اختبارات قدرات عامة، مثل جامعة البحرين والجامعات السعودية وجامعات سلطنة عمان، وجامعة قطر، وتنظم بعض الجامعات امتحانات تنافسية للقبول، كما في جامعة الخليج العربي وفي بعض كليات الجامعة اللبنانية وجامعات الجزائر لبعض التخصصات وجامعات سلطنة عمان وجامعات ليبيا وجامعات اليمن، في حين تنظم جامعات أخرى مقابلات شخصية كأحد معايير القبول، مثل جامعة البحرين، وجامعة الخليج العربي، وجامعة الكويت .

« تشترط بعض الكليات فروعاً معينة من الشهادة الثانوية للقبول في تخصصاتها ، مثل كليات الطب والصيدلة والهندسة والعلوم التي تشترط

حصول الطالب على الشهادة الثانوية الفرع العلمي، في حين تقبل كليات أخرى مثل كليات الآداب والتربية والتجارة، فروع الثانوية العامة المختلفة .
 ◀◀ يتم تنسيق قبول الطلبة وتوزيعهم على الكليات المختلفة في الجامعات الحكومية مركزيا في معظم الدول العربية، كما في الأردن ومصر وتونس والسودان وسوريا والعراق وسلطنة عمان، وضمن الجامعات ذاتها في بعض الدول، مثل قطر والبحرين وفي الجامعات الخاصة، وضمن كل كلية على حده كما في الجامعة اللبنانية .

◀◀ تقبل الجامعات الخاصة في بعض الدول العربية معدلات أقل من تلك التي تحدها الجامعات الحكومية (اليمن ومصر) .

◀◀ تقبل بعض الجامعات الطلبة الذين يعملون شرط حصولهم على تراخيص بالانتظام بالدراسة (الجامعات المصرية الحكومية)، في حين تمنع جامعات أخرى العاملين من الالتحاق بالدراسة (سلطنة عمان) .

◀◀ تحدد معظم الدول العربية مدة صلاحية معينة لشهادة إتمام المرحلة الثانوية للقبول في مؤسسات التعليم العالي، تتراوح بين عام واحد هو العام نفسه مثل تونس والسودان وعمان والكويت وليبيا ومصر، وبين عامين إلى خمسة أعوام كما في الإمارات والبحرين والسعودية واليمن . في حين لا تحدد الجامعة اللبنانية مدة صلاحية للشهادة الثانوية كشرط للقبول فيها .

◀◀ تشترط بعض الجامعات عمرا أقصى لقبول الطالب، لا يزيد عن ٢٤ سنة في جامعة الخليج العربي، ولا يزيد عن ٢٥ سنة في الجامعات العمانية .

◀◀ تعطي بعض الجامعات أو الكليات أفضلية لطلبة المنطقة ذاتها (التوزيع الإقليمي)، كما في كليات التربية في مصر، وسلطنة عمان، أو تخصص عددا من المقاعد أو تمنح بعض الامتيازات في معدلات القبول لبعض الفئات الأقل نمواً والأكثر حرمانا لطلبة بعض المناطق أو المعوقين (الأردن والسودان). (حمود، ٢٠٠٩، ٧٧- ٧٩) .

◀◀ تقبل بعض الجامعات والكليات شهادة الدبلومات الثانوية الفنية (زراعي - صناعي - تجاري - تمريض - وغيرها) في الكليات المناسبة مثل الزراعة والتجارة والتمريض والهندسة والتربية (الشعبة الزراعية، الشعبة التجارية وشعبة التعليم الصناعي) .

مما سبق يتضح أن معظم الجامعات العربية تعتمد طريقتين في نظم القبول: الأولى: تعتمد شهادة الثانوية معيارا وحيدا للقبول . والثانية: تعتمد أكثر من معيار، حيث المزاوجة بين معدل الثانوية العامة واختبارات القبول والمقابلات الشخصية . ولكل طريقة مميزاتا وعيوبها .

• الطريقة الأولى: اعتماد درجات أو معدل الثانوية معيار وحيد للقبول :

حيث يتم ترتيب الطلاب وفق درجاتهم ومعدلاتهم في الشهادة الثانوية . ويذكر الدوغان (١٩٩٦، ٨١) عدد من المبررات لاستخدام درجة الثانوية في القبول في الجامعات على النحو الآتي :

◀◀ من أبرز الأدلة التي يمكن أن يستند إليها المناصرون لاستخدام درجة الثانوية معيارا للقبول في الجامعة هو أن أقوى دليل على نجاح الفرد في مهمة مستقبلية هو نجاحه السابق في مهمة مشابهة لتلك المهمة اللاحقة.

ولذلك فإن نجاح الطالب وتفوقه في الثانوية يقود إلى توقع نجاحه وتفوقه في الجامعة .

« درجة الثانوية تقويم لعمل الطالب خلال سنة أو أكثر . لذلك فهي عينة لفترات زمنية متعددة .

« درجة الثانوية مقياس لأداء الطالب في موضوعات كثيرة ومواد متعددة ، ومن خلال قياس الطالب في هذه المواد الكثيرة يمكن معرفة جوانب القوة وجوانب الضعف لديه .

« درجة الثانوية محصلة لتقويم الطالب من عدة معلمين . مما يمنح الدرجة قدرا مقبولا من الموضوعية والثبات .

« الاعتبار المالي ، بما يعني قلة التكاليف .

• المميزات :

« البساطة والسهولة النسبية في التطبيق .

« قلة التكاليف .

« تحقيق الحيادية والموضوعية بين الطلاب ، حيث لا مجال فيها للمحسوبيات .

« تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص . (الهاللي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٠)

• العيوب :

« لا تراعي قدرات الطالب الحقيقية وميوله ورغباته واتجاهاته .

« احتكار تخصصات معينة (كليات القمة) كالتب والهندسة لذوي المعدلات العالية وحرمان التخصصات الأخرى التي لا تقل أهمية لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته .

« غياب الأسلوب الأمثل للحكم على قدرات الطلاب الحقيقية : إن اعتماد القبول على أساس الدرجات وإن كان يبدو أنه يحقق العدالة وتكافؤ الفرص أمام جميع الطلاب إلا أنه في حقيقة الأمر ليس كذلك ، إذ أن عوامل عديدة أخرى تتدخل في الأمر منها مثلا أخذ الطلبة ميسوري الحال دروسا خصوصية من قبل معلمين ذوي خبرة ودراية بأساليب الامتحانات إضافة إلى التمايز الواضح بين المدارس في الإمكانيات المادية والبشرية ، الأمر الذي يعطي أفضلية لبعض الطلاب على غيرهم لا بسبب كفاءتهم بل بسبب اعتبارات أخرى لا دخل لهم فيها . وهذا ما تثبته الخبرة الواقعية في الدراسة الجامعية حيث يلاحظ إخفاق عدد غير قليل من هؤلاء الطلاب ذوي المعدلات الأعلى في دراساتهم الجامعية بينما يتفوق عدد غير قليل من الطلاب ذوي المعدلات الأقل . (جريو ، ١٩٩٠ ، ١٤٥ ، ١٤٦)

« الخلل في التوازن بين أعداد المقبولين بالكليات النظرية والكليات العملية .

« إغفال قدرات وطاقت الكليات المختلفة المادية والبشرية .

« انفصال سياسة القبول بالتعليم الجامعي عن خطط التنمية والاحتياجات الفعلية للمجتمع من القوى البشرية . (الهاللي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٠) .

« زيادة التوتر والقلق لدى الطلاب وأسرههم ، إذ أن مستقبل الطالب يتحدد في امتحان واحد يخضع له خلال ساعات قليلة ، بالإضافة إلى أنه قد يكون معيارا مضللا ، إذ أن نتيجته قد تتأثر بوضع الطالب الصحي أو النفسي أو الاجتماعي خلال فترة الامتحان تلك ، فضلا عن تدخل ذاتية المصححين إذا

كانت في هذا الامتحان أسئلة مقالية . مما يؤثر على نتائجه ، وبالتالي على مستقبله . (حمود ، ٢٠٠٩ ، ٩٣ ، ٩٤) .

• الطريقة الثانية : الاعتماد على أكثر من معيار :

وتستفيد من نتائج امتحان الثانوية باعتبارها معياراً أولياً يستكمل بمعايير أخرى مثل اختبارات القدرات والاختبارات التحصيلية والمقابلات الشخصية وتجارب الأداء .

• المميزات :

أثبتت الدراسات وجود قيمة تنبؤية لمعياري درجة الثانوية واختبارات القبول وأثبتت أن استخدامهما معا يحقق درجة تنبؤية أعلى من استخدام أي منهما بمفرده (الدوغان، ١٩٩٦، ٧٧) ، وأن كلا المعيارين مؤشران للنجاح يكمل كل منهما الآخر ، وأن الأدلة المنطقية والإحصائية تؤيد الجمع بين الإثنين والاستفادة من المصدرين عند صناعة القرار في عملية القبول . (Mehrens, 1987, 81) ، بالإضافة إلى أن استخدام أكثر من مؤشر يمكن مؤسسات التعليم العالي والجامعي من أن تكون فكرة أشمل عن الطالب ، وأن تصمم مناهجها لتناسب اهتمامات الطلاب الخاصة ودوافعهم ، وتوفر للطلاب الفرصة لتقديم أكثر من سبب للدخول ، كما توفر لهم الفرصة لإبراز قدراتهم ومواهبهم ودوافعهم في الاختبارات التحصيلية واختبارات القدرات والمقابلات الشخصية و تجارب الأداء . (البنك الدولي، ٢٠١٠، ١٨٤) ، بالإضافة إلى التخفيض من حدة التوتر والقلق لدى الطلاب وأسرهم ، ومراعاة القدرة الاستيعابية لمؤسسة التعليم العالي ، والأخذ في الحسبان الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة .

• العيوب :

أما أهم عيوب هذه الطريقة فتتمثل في الخوف من عدم الشفافية المحتمل في عملية صنع القرار وشبهة التحيز والفساد ، والتكاليف الباهظة المرتبطة بالاختبارات والمقابلات المتعددة ودراسة كل حالة على حده وهو ما يتطلب موارد كثيرة . (البنك الدولي، ٢٠١٠، ١٨٤)

٢- العوامل المؤثرة في نظم القبول في الجامعات العربية :

« الإمكانيات المادية والبشرية :

يؤخذ في الاعتبار عند قبول الطلاب في القسم والكلية والجامعة الإمكانيات المادية من مبان وقاعات دراسية ومعامل ، وكذا الإمكانيات البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم وموظفين إداريين وغيرهم بما يتوافق مع المعدلات العالمية في نسبة التاثير (أستاذ / طالب) ، حيث تؤثر القدرة الاستيعابية للمؤسسة على عدد الطلاب المقبولين فيها ، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار قدرة المؤسسة على التوسع وتطوير إمكانياتها .

« احتياجات المجتمع من القوى البشرية :

وتتأثر معدلات القبول بخطة الدولة واحتياجات المجتمع من القوى البشرية المدربة في المجالات المختلفة ، حيث تؤدي الاختلالات في معدلات القبول في التخصصات المختلفة إلى تكديس الطلاب في بعض التخصصات مما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة في المجتمع ، وندرتهم في تخصصات أخرى يحتاجها المجتمع .

« الزيادة السكانية :

المجتمعات العربية مجتمعات فتية ، حيث ترتفع معدلات الزيادة السكانية بدرجة كبيرة في معظم الدول العربية ، وتتركز معظم الزيادة السكانية في مرحلة الطفولة والشباب ، مما يؤدي إلى التوسع في التعليم الثانوي وبالتالي زيادة الضغط على التعليم الجامعي نتيجة الطلب المتزايد عليه .

« انتشار مفاهيم ديمقراطية التعليم والتعليم المستمر :

من الاتجاهات التربوية المعاصرة التي تفرض نفسها على واضعي السياسات التعليمية ، مفهوم ديمقراطية التعليم وإتاحة فرصة أمام جميع فئات المجتمع . وقد التزمت الكثير من الدول بتحقيق هذا الهدف في إطار الموارد المادية والبشرية المتاحة ، غير أن مفهوم ديمقراطية التعليم لا ينطوي على مجرد توفير الفرص المناسبة للاستمرار في التعليم في إطار التربية المستديرة والتعلم مدى الحياة . ومهما كان البعد الذي ينظر إلى ديمقراطية التعليم العالي ، فإن بروز هذا الاتجاه أدى بدون شك إلى حدوث تغيرات جوهرية في معظم سياسات وممارسات الالتحاق والقبول في التعليم العالي ، كان نتائجها الأساسية إضفاء نوع من المرونة على المعايير والإجراءات المطبقة . بالإضافة إلى هذا فإن الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الهدف عن طريق التغيير في السياسات فقط وفي إطار مؤسسات التعليم العالي ذات الخصائص التقليدية ، قد تعثرت . ولهذا فإنه من الضروري أن يتم تطبيق بدائل وصيغ أخرى واستحداث بنى وطرائق جديدة تتناسب مع متطلبات الفئات المختلفة للمجتمع ، ولذلك فإن تحقيق هدف ديمقراطية التعليم قد ارتبط بمفهوم إصلاح النظام التعليمي بجميع متغيراته بما في ذلك سياسات قبول الطلاب (بويطانة، معوض، ١٩٨٤، ٢١٧، ٢١٨)

« تبني معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي :

أدى تبني مفاهيم ومعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي إلى تبني نهج إصلاحي يهدف لتطوير المؤسسات التعليمية وعلى رأسها التعليم الجامعي بكل أبعاده بما فيها نظم القبول الجامعي ، ومعدلاته ، وضرورة مراعاة السعة الاستيعابية للمؤسسة ، ونسبة التأطير (أستاذ / طالب) ، وغيرها ، حيث تؤخذ كل هذه العوامل والمؤشرات بعين الاعتبار عند تقديم المؤسسة للاعتماد

٣- المعايير والمبادئ الحاكمة لسياسات ونظم القبول الجامعي :

فيما يتعلق بسياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي ، فإن ما يوجهها عادة هو مبادئ الجدارة ، والعدالة ، والشفافية ، والمساواة . ومع تحول الدول من النظام الشمولي إلى النظام العام لمشاركة الطلاب في التعليم الجامعي والعالي يصبح هناك مزيد من الانفتاح في معايير الاختيار ، بما يعكس زيادة التنوع في الفرص والتحول المناظر في الاهتمام بالقدرات التي يظهرها الخريج ، وبخصوص الجامعات العربية يمكن النظر بعين الاعتبار إلى ما يأتي : (البنك الدولي ، ٢٠١٠، ١٤٧، ١٤٨)

« الجدارة : ينبغي أن تعتمد إتاحة التعليم العالي على ما يثبتته الطالب من القدرة على تحقيق الفائدة ، حسبما يشير إلى ذلك أدائه في اختبارات الاستعداد والكفاءة والقدرات المناسبة .

« العدالة : يجب أن تكون القرارات الخاصة بالإتاحة محايدة وخالية من أي تحيز أو عدم أمانة أو ظلم .

« الشفافية : يجب أن تكون معايير قرارات القبول معلنة للجميع ويجب أن تكون عمليات تطبيق هذه المعايير خاضعة للتدقيق .

« المساواة الأفقية : يجب أن تكون الفرصة متاحة للجميع ، كما يجب ألا يمارس التمييز بشكل منهجي ضد طلاب معينين على أساس من ظروفهم الاجتماعية أو سماتهم الشخصية ، أو الجهات المنتسبين إليها أو مواقعهم .

ويشير الهالالي (٢٠٠٨ ، ٣٥٨) إلى أن أفضل نظم القبول هو ذلك النموذج الذي يقدم أعلى درجة من التوفيق بين عناصر ثلاث رئيسة هي :

« مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية .

« مراعاة قدرة وطاقات الكليات المختلفة من إمكانات مادية وبشرية (الطاقة الاستيعابية) .

« مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم .

٤- أوجه القوة والضعف في نظم القبول العربية :

تشكل سياسات وشروط القبول مفتاح الدخول إلى التعليم العالي بما يحمله من مميزات اجتماعية واقتصادية مهمة. ولهذا، لابد من العناية بدراسة جوانب القوة فيها لتعزيزها والاستفادة منها، ودراسة جوانب الضعف لمعالجتها والتخفيف من حدتها . (حمود، ٢٠٠٩ ، ٨٩ - ٩٤)

• نقاط القوة :

« التنسيق المركزي والاعتماد على نتائج امتحان نهاية المرحلة الثانوية .

« إضافة معايير أخرى إلى جانب امتحان نهاية المرحلة الثانوية .

« منح امتيازات لبعض الفئات المحرومة أو الأقل حظاً (معاقين، طلاب أجانِب لاجئين) .

« توفير أكثر من فرصة خلال السنة الواحدة للالتحاق بالجامعات في بعض الدول .

• نقاط الضعف :

« فتح أقسام خاصة في بعض الكليات الحكومية وفرض رسوم التحاق عالية فيها، مما يضر بمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص .

« تحديد معدلات للقبول في الجامعات الخاصة أدنى من مثيلاتها في الجامعات الحكومية .

« التمييز في القبول لصالح أبناء بعض الفئات .

« تهمين العلوم البحتة والتطبيقية على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية .

« ظهور اختلالات تربوية واجتماعية عديدة بسبب اعتماد القبول في الجامعات في عدد من الدول العربية على معيار وحيد هو مجموع الدرجات في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية .

« انتقال نسب كبيرة من الطلاب من التخصصات العلمية إلى التخصصات الأدبية والإنسانية .

• الاتجاهات العالمية المعاصرة في نظم القبول :

١- النموذج التقليدي :

◀ القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية (فرنسا) :

تبدأ فرنسا في إجراءات القبول منذ التحاق الطلاب بالمرحلة الثانوية ، إذ تعمل على تنوع المناهج الدراسية ليتمكن التريويون من الكشف عن قدرات الطلاب العلمية وتوجيههم بما يتفق وميولهم وقدراتهم ، وتعد شهادة الثانوية العامة (البكالوريا) ، واجتياز امتحان القبول (ABC) للمفاضلة بين الطلاب أهم معايير القبول في فرنسا . (Marshall , 2007 , 49)

يتميز نظام التعليم العالي في فرنسا بثلاث مؤسسات رئيسية : (الهاللي ٢٠٠٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٢)

◀ الجامعات : مؤسسات التعليم الحكومية ، حيث سيطرة الدولة من حيث التمويل ، وهي الجامعات المخولة بمنح الشهادات الرسمية . ويعتمد القبول بها على معدل الطالب في الثانوية العامة فقط ، والقبول هنا يكون للمرحلة الجامعية الأولى فقط ومدتها سنتان أو ثلاث سنوات ، أما الانتقال للمرحلة الجامعية التالية فيعتمد على النجاح في المرحلة الجامعية الأولى والنسبة هنا في معظم الأحيان لا تتعدى ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من أعداد الطلبة الذين التحقوا بالمرحلة الجامعية الأولى .

◀ المعاهد الجامعية التقنية (Institutes University Technology) : ويعتمد القبول بهذه المعاهد على معدل الطالب في الثانوية العامة إلى جانب المقابلات الشخصية .

◀ معاهد كبرى (Grand Ecoles) : تمنح شهادات أو مؤهلات معترف بها رسمياً كمعاهد البوليتيكنيك . ويعتمد القبول بهذه المعاهد على :

◀ الحصول على الثانوية العامة التي تؤهله للالتحاق بفصول تحضيرية تمتد من سنة حتى ثلاث سنوات .

◀ اجتياز اختبار قبول عبارة عن منافسة مفتوحة وعلى درجة عالية جداً من الانتقائية .

وفي أغلب الأحيان ، يتم الإنتقاء في هذه المؤسسات عند نهاية الفترة التحضيرية التي تأتي مباشرة بعد المرحلة الثانوية ، وتتنوع عملية الانتقاء حسب نوعية المؤسسة أو المرحلة التعليمية ، فالدخول إلى المعاهد الكبرى تسبقه سنة أو سنتان أو حتى ثلاث سنوات برامج تحضيرية ، كذلك تسبق الدخول إلى معاهد الطب سنة تحضيرية توجيهية . فبالإضافة إلى التنوع في الفترات التحضيرية ، نلاحظ تنوعاً في شروط القبول ، حيث تتنوع بين امتحانات قبول تنافسية (في المعاهد الكبرى ومعاهد الطب) ، وبين فحص الطلبات (المعاهد الجامعية التقنية) ، وبين المقابلات الشخصية في (شهادة الدراسات المعمقة) وهي تقتضي عموماً تطبيق النظام الحصصي الذي يحدد أعداد الطلاب بحسب قواعد واضحة مثل معاهد الطب ، أو بحسب الأعراف (في المعاهد الكبرى) . (بوبطانة ، معوض ، ١٩٨٤ ، ٢٢٧) . وتعتمد فرنسا على سياستين متوازيتين للقبول : الأولى : الالتحاق بالمعاهد الكبرى في اجتياز اختبارات القبول المطلوبة والثانية : الالتحاق بالجامعات على أساس شهادة الثانوية أو ما يعادلها ، وفي

المرحلة الثانوية تتشعب التخصصات ، ويقبل الطالب في التخصصات الجامعية بناءً على تخصصه في المدرسة الثانوية ، وقد نادى مشروع إصلاح التعليم العالي الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية بضرورة التقليل من أهمية درجة الثانوية العامة في القبول ، ويبنى هذا المطلب على عدة أسباب يذكر منها ، أن الطالب يجتهد ويثابر في الصف الثالث الثانوي ويكون التعليم لديه فقط للاختبار ، كما أن الاختبار أصبح لا يعبر عن مستويات التفكير العليا . (Forst , 2007 , 41- 43)

ويهدف مشروع إصلاح التعليم العالي الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية إلى التقليل من أهمية البكالوريا (الثانوية العامة) ، نظراً لأنه لم يعد يطلب تحصيل علامات عالية نسبياً للدخول إلى الجامعة ، كذلك أعلن عن أن نتائج البكالوريا في السنوات القادمة لن تشير إلى الدرجات التي تعتبر من عوامل التفرقة مثل (جيد جداً) أو (جيد) إلى جانب هذا ، ستحدد سياسة القبول في السنة الثالثة المقاعد الدراسية على أساس توزيع هذه المقاعد بحسب القدرة الاستيعابية للجامعات ووفقاً لإسقاطات الوظائف الشاغرة للذين سيتخرجون في حقل معين . وفي بعض الأحيان ، يتم الالتحاق بالسنة الجامعية الثالثة بعد إجراء امتحانات تنافسية في اختصاصات معينة فقط . وهكذا ، فإن الإصلاحات الجديدة ستنقل عملية الانتقال من المرحلة التي تسبق الدخول إلى الصفوف الجامعية إلى المرحلة التي تليها أي خلال المرحلة الجامعية ذاتها . (بوظانة ، معوض ، ١٩٨٤ ، ٢٢٩) .

« الانتقال عن طريق اللجان المتخصصة (بريطانيا) :

يتم القبول بمؤسسات التعليم العالي في بريطانيا في ضوء ثلاثة معايير تشمل : (الهلالي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٢)

- « معدل الطالب في امتحان إتمام المرحلة الثانوية (المستوى المتقدم) .
- « التقارير السرية التي يكتبها معلمو الطلاب ومديرو المدارس عن الطلاب .
- « المقابلات الشخصية .

ويقدم المرشح طلباً إلى لجنة القبول المركزي (UCCA) يحدد فيه مجال الدراسة التي يود متابعتها ، ويحدد الطالب ست جامعات يود الالتحاق بإحداها مرتبة حسب رغبة الطالب ، ويشترط لقبول الطالب أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة مع اجتيازه لاختبار قدرات ، ويقصد من الثانوية العامة المستوى المتقدم حيث يحتاج الطالب إلى سنتين بعد (A- Level) العامة ، ويرمز له بالمستوى العادي . ومنها القبول على أساس التحصيل العلمي للمرشحين من خلال المرحلة الثانوية وتقديرات أساتذتهم مع إجراء مقابلة للمرشحين . (Shattock , 2008 , 185 – 193)

وإذا كانت مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا تتمتع بالاستقلالية في مجال انتقاء المرشحين الذي يتم وفقاً للمعايير التي تضعها هي ، فإنها تتبع توجيهات الحكومة فيما يخص قدرات مؤسسات التعليم العالي الاستيعابية حيث يحدد مجلس الجامعة المقاعد الطلابية التي ستكون شاغرة في أول السنة الدراسية في كل كلية ، وذلك بناءً على السياسة التي ترسخها لجنة القبول المركزي . (بوظانة ، معوض ، ١٩٨٤ ، ٢٢٩)

أما المعايير التي تبنى على أساسها قرارات القبول ، فهي في المرتبة الأولى ، التحصيل العلمي للمرشحين خلال المرحلة الثانوية وتقديرات أساتذتهم ، بالإضافة إلى أنه تجري ، في كثير من الأحيان ، مقابلة مع المرشح بحضور عدد من أعضاء الهيئة التدريسية للكلية أو القسم . وباستثناء جامعتي كمبردج وأكسفورد ، تأخذ باقي الجامعات نتائج امتحانات الثانوية العامة على أساس أنها الشرط الأساسي للقبول . وتختلف شروط القبول بحسب التخصصات وبحسب طبيعة الشهادة الثانوية المستوى العادي (O . Level) والمستوى المتقدم (A.Level) وهذه الأخيرة كانت تخول الدخول إلى أي قسم من أقسام التعليم العالي حتى عام ٩٠ / ١٩٩١ م ، حيث تم تعديلهما باسم شهادة (G.C.S.E) ولقد استحدثت في النظام الجديد لشهادة التعليم الثانوي وجود قياس للمهارات العملية داخل الفصل الدراسي ، ويمتحن الطالب في فصلين دراسيين أو أكثر في المواد التي يختارها والمؤهلة للدراسة التي يرغبها الطالب ويؤدي غالباً في كل مادة من المواد امتحانين في ورقتين منفصلتين لقياس قدرات مختلفة أحدهما للقدرة الإنشائية وكفاية المقابلات والآخر الامتحانات الموضوعية متعددة الاختيارات . وهناك عامل آخر هو ارتفاع كلفة التعليم الجامعي وله انعكاساته على تحديد ورسم سياسات القبول ، إذ أن رسوم الدراسة تختلف باختلاف مؤسسات التعليم العالي ، ولكن نظام المنح في بريطانيا عالج إلى حد ما هذه القضية وفتح أبواب الجامعات لفئات لم يكن بمقدورها الدخول إلى الكثير من هذه المؤسسات بسبب ارتفاع رسوم الدراسة وتكلفة التعليم. (Reid , 2003 , 14)

وتدار الجامعات الإنجليزية على مستوى الإدارة المركزية للجامعات من خلال المجالس أو اللجان الأكاديمية بكل جامعة ، إذ إن كل جامعة مسؤولة عن وضع لوائحها التنظيمية التي تتضمن المتطلبات العامة للقبول . ويقرر مجلس كل قسم من الأقسام العلمية سياسة القبول وشروطه ومتطلباته إلواجب توافرها في الطلاب الجدد الراغبين في الالتحاق بهذا القسم ، وذلك وفقاً للأماكن الخالية والشروط والمتطلبات الخاصة التي يشترطها القسم للالتحاق به ، وتختلف المتطلبات الخاصة للقسم العلمي الواحد من جامعة إنجليزية إلى أخرى . (مراد ، ١٩٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٠١)

٢- النموذج الانتقائي المشدد (البيروقراطي) :

يعتمد هذا النموذج على قواعد متعددة في القبول تشمل :

- ◀ معدل الطالب في الثانوية العامة
- ◀ اختبارات القبول .
- ◀ المقابلات .
- ◀ فترات الانتظار .
- ◀ القرعة .
- ◀ السجل الدراسي .
- ◀ حصص للحالات الصعبة (معاقين ، طلاب أجانب ،) .

ويتطبق هذا النموذج في ألمانيا وكثير من الدول الناطقة بالألمانية والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة في الجامعات التي يعتمد القبول فيها على التنافس الشديد بين الطلاب . (الهاللي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٣) .

« نظام يرافقه فترات انتظار (ألمانيا) :

ويتمثل هذا النموذج في ألمانيا ، حيث يحق لكل حملة الشهادة الثانوية الدخول إلى مؤسسات التعليم العالي واختيار التخصصات التي يودون الالتحاق بها ، مما زاد من الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، وقد اتخذت في بداية الألفية الثالثة عدة إجراءات للحد من إمكانية الدخول إلى التعليم الجامعي وذلك بسبب التضخم الكبير في أعداد الطلاب حيث تم إنشاء مكتب مركزي بغية تنظيم عملية القبول ويسمى بمكتب التوظيف لإيجاد مكان للطلاب ويحدد القبول على أساس شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة واختبار القدرات واختبار القبول . (حجي ، ٢٠٠٨ ، ٥٥ - ٥٧) ويضاف لهذه المعايير أقدمية التخرج (فترة الانتظار) ، وهذا المعيار الأخير زاد من الضغط على الجامعات التي يتم فيها الانتساب بحرية بانتظار الدخول إلى الجامعات التي اختاروها في البدء . وهؤلاء الطلبة الذين أطلق عليهم اسم (الطلاب في فترة الانتظار) أعاقوا فيما بعد عمل الجامعات ، كذلك كان لفترة الانتظار التي قد تتجاوز الست سنوات آثار عكسية أيضا ، ولتخفيف الضغط على الجامعات تم تطبيق نظام الحصص في جميع الولايات الألمانية ، ويعطي نظام الحصص ١٠ ٪ من الأماكن للطلاب الأجانب والحالات الخاصة ، ٤٥ ٪ حسب تقدير شهادة إتمام الدراسة الثانوية ، ١٠ ٪ على أساس نتيجة اختبار القدرات ، ١٥ ٪ على أساس نتيجة الاختبار الشخصي (Academy for Educational Development , 2006 , 23)

وتختلف الحصص المقررة للطلاب بحسب القطاع الذي يود الطالب الالتحاق به ، وبحسب الضغط من المتقدمين على قطاع معين على النحو التالي :

« بعض التخصصات التي يزداد عدد المتقدمين للدراسة بها عن الحد المقرر مثل الهندسة والصيدلة والزراعة وعلم الأحياء يعتمد فيها القبول على شيئين :

« معدل درجات الطالب في الثانوية العامة ويعطى له ٦٠ ٪ .

« طول فترة الانتظار ٤٠ ٪ ، مع تخصيص نسبة ٢٥ ٪ للحالات الخاصة (معاقين ، طلبة أجانب) .

« يتم القبول في القطاع الطبي (الطب البشري ، وطب الأسنان ، والطب البيطري) على النحو التالي : (الهلالي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤)

« ١٠ ٪ من الأماكن للحالات الخاصة (طلاب أجانب ، حالات صعبة ، ...)

« ٥٥ ٪ من الأماكن على أساس القدرات ، ٤٥ ٪ منها على أساس مجموع الطالب في الثانوية العامة وتقدير اختبار القدرات الذي أداء المتقدم ، و ١٠ ٪ لل حاصلين على تقديرات مرتفعة في الاختبار وحده .

« ٢٠ ٪ من الأماكن حسب أسباب خاصة مثل طول فترة الانتظار والخبرة في مجال العمل والخدمة العسكرية .

« ١٥ ٪ من الأماكن توزع حسب المقابلات الشخصية التي تتم في كل جامعة بواسطة إثنين من أعضاء هيئة التدريس وإذا زاد عدد المتقدمين عن عدد الأماكن يتم اختيار من ستجرى لهم المقابلة بواسطة القرعة .

« انتقاء على أساس اختبارات القبول (الولايات المتحدة الأمريكية) :

ويتمثل هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لها قصب السبق في مجال الاختبارات والمقاييس حيث يتميز نظامها التعليمي بدرجة عالية من

التنوع مما أدى إلى تنوع النماذج المستخدمة للقبول، وبالرغم من شيوع نظام الباب المفتوح، حيث يتميز القبول بالولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق القبول لمن يرغب على أن يثبت الطالب صلاحيته بنفسه عن طريق أدائه في الجامعة. (26, 2006, Novak) فإنه يوجد جامعات عريقة تتبع نماذج قبول انتقائية تتميز بدرجة عالية من الشدة، فبالإضافة إلى شرط الحصول على الشهادة الثانوية بتقديرات عالية فإن المؤسسات تضع اختبارات قبول عالية الانتقائية. (حسين، ٢٠١٠، ٢١٩)

كما أن أول متطلبات القبول في معظم الجامعات الأمريكية الحصول على شهادة الثانوية العامة. حيث يعتبر معدل الثانوية العامة من أهم المعايير التي تحظى بالمقام الأول في اعتبار كثير من الجامعات الأمريكية عند صناعة قرارات القبول. حيث تعتمد حوالي ٧٤% من الجامعات الأمريكية على معيار الثانوية العامة. (Johnstone, 2003, 33 – 42)

لكل جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية الحق في وضع الشروط والضوابط والمتطلبات الخاصة بالقبول بها إلا أنها جميعاً تشترك في كل أو معظم الشروط التالية: (الهاللي، ٢٠٠٨، ٣٥٤؛ 46 – 51, 2003, Johnstone, McGuinness, 2006, 32 – 67)

« المعدل التراكمي لتقديرات الطلبة في المرحلة الثانوية: حيث تشترط الجامعات الأمريكية حصول الطالب على معدل تراكمي في المرحلة الثانوية يكون في العادة (2.5) من أصل (4)، فالطلاب الذين تقل معدلاتهم عن (2.5) تدرس طلباتهم في ظل معايير أخرى، علماً بأن ٧٤% من الجامعات الأمريكية تستند إلى معيار معدل الثانوية العامة.

« اختبارات قبول تضعها كل جامعة أو كلية: تضع كل جامعة اختبارات خاصة بها لقياس بعض القدرات الخاصة بالأقسام لديها.

« سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية (دراسة موضوعات معينة): تشترط بعض التخصصات دراسة موضوعات معينة في المرحلة الثانوية حسب التخصص المناظر في المرحلة الجامعية.

« خطابات التوصية والتقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة عن الطالب: وهي عبارة عن ملاحظات المعلمين للطالب خلال سنوات دراسته، من حيث الجدية والمثابرة والمهارات التي أتقنها الطالب.

« المقابلة الشخصية: ويقتصر استخدامها على بعض الكليات أو التخصصات التي تتطلب خصائص معينة لا يكشف عنها غير هذا المعيار مثل كليات الطب والكليات العسكرية.

« اختبارات قبول على مستوى الدولة: اختبارات التحصيل والاستعدادات التي تعقد بواسطة هيئتين قوميتين هما: مجلس امتحان القبول بالكليات ("CEEBC" Examination Board College Entrance) وبرنامج الاختبارات للكليات الأمريكية ("ACT" American College Testing Program). وأهم هذه الاختبارات، اختبار (ACT) السابق، واختبار الـ (SAT) Scholastic Aptitude Test.

وتتضمن اختبارات القبول للمرشحين ما يأتي:

- ◀ نموذج من أسلوب المرشح التحريري .
 ◀ تمارين استعدادات المرشح في القراءة والفهم .
 ◀ تمارين تساعد على تقييم استعدادات المرشح وقدراته في التعامل مع المفاهيم الرياضية . (حسين ، ٢٠١٠ ، ٢١٩)

وفي ضوء هذه الشروط يقسم مجلس كارنيجي لدراسات سياسات التعليم العالي نماذج القبول بالتعليم العالي في أمريكا إلى ثلاثة نماذج مختلفة على النحو التالي : (الهلالي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٥)

- ◀ نموذج القبول غير الانتقائي : وتبناه معظم كليات المجتمع وعدد من كليات الفنون بالجامعات والكليات الشاملة ويمثل (٤٠ %) من إجمالي القبول .
 ◀ نموذج القبول الانتقائي ويتراوح ما بين الانتقاء المشدد والانتقاء الأقل تشدداً وتبناه كل مستويات التعليم العالي ويمثل (٥٠ %) من إجمالي القبول .
 ◀ القبول الانتقائي في المعاهد والكليات المهنية التي تتحكم في الدخول إلى المهنة ويمثل (١٠ %) من إجمالي القبول .

هذا بالإضافة إلى قبول فئات معينة ببعض الجامعات من الطلاب الذين لم يحصلوا بعد على الثانوية العامة وهو ما يعرف بالقبول المبكر والقبول المتزامن وقبول الموهوبين الذين لم يبلغوا بعد عمر المرحلة الثانوية ويتم تحديد هذه الفئات من خلال امتحان القبول بالكليات واختبار القدرات المدرسي .

٣- النموذج الاشتراكي الموجه :

يتمثل هذا النموذج في الاتحاد السوفيتي سابقاً . حيث يطبق نظام الحصص بناءً على احتياجات الخطة فتتبع مؤسسات التعليم العالي في قبول الطلاب الخطط الموجهة والتي تضعها أجهزة الدولة للمدى الطويل ، والذي يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ سنة والمدى القصير لسنة واحدة ، ويتم القبول في مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير أكثر صرامة بالإضافة إلى ضرورة توافق أعداد المقبولين مع التقديرات التي وضعت في الخطة والقدرات الاستيعابية لهذه المؤسسات وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النموذج أدى إلى تقليص المشاكل الناجمة عن بطالة الخريجين حيث يكفل هذا النموذج نوعاً من متطلبات سوق العمل من القوى البشرية (Out Puts) ، أي التوازن بين مخرجات التعليم العالي والأيدي العاملة ، ولقد كان هذا النموذج مقتصرًا على الدول الاشتراكية وعدد من الدول النامية ، غير أن مجموعة من الدول الأوروبية بدأت تطبيقه لتوجيه الطلاب للتخصصات المطلوبة في سوق العمل (اليونسكو ، ١٩٩٨ ، ٢٢ - ٢٩)

ويقوم هذا النموذج على أساس من مصلحة المجتمع تقتضي انتقاءً يراعي فيه نوعية المقبولين بالجامعات بغية تخريج فئة من المؤهلين تأهيلاً رفيعاً ، وبالتالي فهذا الأسلوب يؤكد على أن يكون هناك تعادل بين المقبولين وأعداد القوى البشرية المدربة التي يحتاج إليها المجتمع أي بين المقبولين والخريجين . وفي ضوء ذلك يتم تطبيق هذا النموذج في قبول الطلاب طبقاً للأسس التالية : (الهلالي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦)

- « معدل الطالب في اختبار الثانوية العامة .
- « نتيجة اختبار القبول .
- « احتياجات خطة التنمية من القوى البشرية المدربة في مختلف التخصصات .
- « قضاء سنتين على الأقل في مجال العمل وعدم تجاوز سن ٣٥ سنة للطلاب المتفرغين .

ويكون قرار رئيس الجامعة هو العامل الحاسم في مسألة قبول الطالب على اعتبار أنه أعرف الناس بإمكانيات جامعتهم من حيث التجهيزات والأماكن وأعضاء هيئة التدريس ، كما أن الأعداد الموجهة للمؤسسات والتخصصات المختلفة تخضع لعمليات تغيير حتى أثناء تنفيذ الخطة الطويلة أو المتوسطة الأجل وذلك بناءً على دراسات يتم إجراؤها على القدرة الاستيعابية للتوظيف وتوافر فرص العمالة .

٤- نموذج الباب المفتوح :

يؤكد (Amaral , 2003 , 67) اقتران استخدام نموذج الباب المفتوح للقبول في التعليم العالي بتطور أنماط جديدة من المؤسسات التعليمية تختلف في خصائصها وتنظيمها وبرامجها عن تلك المؤسسات الكلاسيكية ، مثل كليات المجتمع ، والكليات المتوسطة ، والجامعات المفتوحة ، والجامعات بدون جدران والفضول المسائية ، ويعتمد هذا النموذج على مبدأ المساواة في حق التعليم العالي حيث يتطلب فتح أبواب الجامعة لكل من يريد دخولها . ويتميز هذا النموذج بإزالة جميع العقبات أو الحواجز والابتعاد عن تطبيق تلك المعايير المستخدمة في المؤسسات الكلاسيكية وذلك لأن المعايير في هذا النظام تستند إلى مفهوم آخر

ومن الخصائص المشتركة بين هذه الأنماط وغيرها من المؤسسات المماثلة ما يأتي : (بويطانة ، معوض ، ١٩٨٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤)

« تميزها بالشمولية وتنوع الاختيارات والمساقات ومقابلتها لاحتياجات ما يسمى بالفئات الجديدة ، أو العملاء الجدد ، ومن يطلق عليها في الغالب اسم الطبقة اللانخبوية .

« تم تطويرها في ظروف توفر الإمكانيات والدعم المادي الحكومي بحيث أصبح العامل الاقتصادي في معايير القبول أقل حدة من قبل .

« اعتمدت الخبرات العملية للمتقدم ، بحيث أصبحت هذه الخبرة محل الخلفية الأكاديمية والشهادة .

« تركيزها على تحسين المستوى النوعي للطلاب أثناء الدراسة من خلال عمليات وبرامج إعادة التأهيل .

« أنها تقدم برامج لها ارتباط كبير بالحياة العملية والمهنية تتناسب مع أولئك الأشخاص الذين لا يرغبون في الالتحاق ببرامج أكاديمية تقليدية .

« اقترن استحداث هذه المؤسسات ببروز مبادئ ديمقراطية التعليم والتعلم المستمر مدى الحياة .

وعلى الرغم من أن هناك تمايزاً في الطريقة التي يطبق بها نموذج الباب المفتوح ، فإن أغلبها يركز على تدليل كثير من العقبات أو الحواجز والابتعاد في تطبيق المعايير المستخدمة في المؤسسات الكلاسيكية . بالإضافة إلى هذا ، فإن

هناك عوامل ومعايير بديلة تؤخذ بعين الاعتبار عند تنسيب الطلاب للمؤسسات التي تتبع نموذج الباب المفتوح ، فعلى سبيل المثال في الجامعة بدون جدران تطبق معايير أخرى تختلف عن تلك المعايير المرتكزة على القدرة والجدارة والخلفية الأكاديمية والجوانب المعرفية . ففي هذه الجامعة يؤخذ بعين الاعتبار الدوافع الشخصية ، والقدرات الإبداعية والاستقلالية ، والخبرات العملية للمتقدم وقدرته على التعلم الذاتي . (بوبطانة، معوض ، ١٩٨٤ ، ٢٣٤) ، ويمكن إجمال الخطوط العامة المميزة لهذا النموذج على النحو الآتي : (الهاللي ، ٢٠٠٨ ، ٣٥٧)

« عدم وضع أية شروط للقبول بالنسبة للسن أو المؤهل الدراسي مع إجراء مقابلات شخصية للتأكد من قدرات واستعدادات المتقدمين .

« إجراء اختبار موحد خاص بالمتقدمين الكبار كبديل لاختبار إتمام الدراسة الثانوية العامة ، وقد يكون هذا الاختبار في مادة أو بعض المواد التي لها صلة بالبرامج التي يريد الطالب التسجيل فيها .

« اتخاذ الخبرة العملية كبديل لشروط القبول مع إجراء بعض الاختبارات الشخصية والتحريرية القصيرة والتي تهدف إلى قياس قدرات المتقدمين على الاستمرار في الدراسة الجامعية في البرامج التي يختارونها .

ومن مزايا نموذج الباب المفتوح أنها لا تعتمد في كثير من الأحيان على تحديد للفئات العمرية حيث إن الكثير منها ترتبط ببرامج تعليم الكبار ومن هم في وظائفهم أو من قطاعات العمالة التي تحتاج إلى إعادة تأهيل . ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ما يسمى ببرامج التعليم العالي التعاوني ، وهذه برامج تعتمد على ربط التعليم بمواقع العمل وتقسيم فترة التأهيل إلى فترات للعمل وفترات للانخراط في مساقات قصيرة لها علاقة بطبيعة المهن ، وقد ينخرط فيها الشخص ليس بهدف الحصول على شهادة جامعية بل لزيادة التأهيل في مجال تخصصه . ويتميز في نموذج الباب المفتوح نمطان هما :

« الحق في الانتساب :

تعطي سياسة القبول الحر حملة شهادة الثانوية العامة وبعض الطلاب الذين لا يحملون هذه الشهادة أو ما يعادلها ، الحق في الالتحاق ببعض مؤسسات التعليم العالي ، وباعتبار أن مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة تتمتع بالاستقلالية وتتبع مبدأ اللامركزية ، فإن القبول الحر لاينجم عن إجراءات تتخذ على المستوى الوطني ، فهي خاصة بكل ولاية وحتى خاصة بكل مقاطعة بحسب الاحتياجات والوسائل المحلية المتوفرة . وكانت جامعة كاليفورنيا أول من طبق مبدأ الباب المفتوح ، فقد فتحت أبوابها لجميع حملة الثانوية العامة في الولاية ، بالإضافة إلى قبولها بعض الطلاب غير الحاصلين على هذه الشهادة وينتمون للعرق الأسود أو للأقليات وقد خصص لهم ٤٪ من المقاعد كحد أدنى ، وقد لحقت بجامعة كاليفورنيا في تطبيق سياسة الباب المفتوح ، الكليات المتوسطة ، وكليات المجتمع . غير أن هذه المؤسسات ركزت على البرامج التي لها ارتباط كبير بالحياة العملية والمهنية للأشخاص الذين لا يودون الالتحاق ببرامج أكاديمية تقليدية . وعند نهاية الدراسة يمكن للمترشحين في هذه الكليات الالتحاق بالجامعات شرط أن يكونوا من بين المتفوقين في المؤسسات التي تستخدم سياسات الباب المفتوح . (بوبطانة، معوض ، ١٩٨٤ ، ٢٣٥) ، ويعاب على هذا النموذج تدني

المستوى النوعي للطلاب وتضخم أعداد الخريجين ، حيث يهتم بالكم دون الكيف ، حيث لا يشعر طلاب الانتساب بأهمية التعليم ، وينصرف اهتمامهم بالحصول على الشهادة . (44 , 2003 , Johnstone)

« اعتماد الخبرة الوظيفية ضمن معايير القبول :

ويطبق هذا النموذج في السويد حيث تعتمد مؤسسات التعليم العالي في السويد الخبرة الوظيفية للمتقدم إلى مؤسسات التعليم العالي واعتبارها من المعايير البديلة لقبول المتقدمين في هذه المؤسسات بالإضافة لاستمرار اعتماد شهادة الثانوية كمعيار أساسي للقبول . (حسين، ٢٠١٠، ٢٢١)، ويطلق عليه الهلالي (٢٠٠٨، ٣٥٦، ٣٥٧) نموذج التكافؤ الاجتماعي، ويتم قبول الطلاب فيه من خلال الشروط الآتية :

« القبول في التعليم الجامعي والعالي مفتوح ليس فقط للحاصلين على شهادة المدرسة الثانوية العالية ولكن أيضا للحاصلين على شهادة تعليم الكبار وحتى لمن لا يحملون شهادات إذا كان عمر المتقدم لا يقل عن ٢٥ سنة ولديه من الخبرة العملية أربع سنوات على الأقل وهو ما يعرف بمشروع ٢٥ / ٤ .

« إن هناك نظاما حصصيا عاما في ضوء احتياجات سوق العمل في السويد كما أن هناك حدا أقصى للقدرة الاستيعابية للنظام ككل وكذلك للبرامج الدراسية المختلفة وذلك طبقا لاحتياجات سوق العمل .

« بالنسبة للمتقدمين من غير الحاصلين على تعليم رسمي في مستوى الثانوية العالية ، عليهم أن يؤدوا اختبار في اللغة السويدية والإنجليزية ، وبالنسبة للحاصلين على مستوى من التعليم يعادل الثانوية العالية فيمكنهم الالتحاق وإذا كان معدل الدرجات الحاصلين عليها منخفضا فيمكنهم أيضا الالتحاق على أن تكون لديهم خبرة في مجال العمل لا تقل عن ١٥ شهرا .

« بالنسبة لغير الحاصلين على شهادة المدارس الثانوية العالية . أيضا تتم معادلة خلفيتهم المعرفية بمستوى المدرسة الثانوية العالية في الموضوعات التي لها صلة وثيقة بالمقرر المطلوب دراسته ، فعلى سبيل المثال ، لو أراد طالب أن يلتحق بمقرر دراسي يتيح له الحصول على درجة في الهندسة المدنية ، يجب أن تتوفر لديه خلفية معرفية في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وفي مستوى خريج المدرسة الثانوية العالية في مواد مثل التكنولوجيا والرياضيات والعلوم الطبيعية .

وأخيرا، يمكن القول: إنه يوجد اختلاف وتنوع في أنظمة القبول بين جامعات العالم ، ويرجع هذا الاختلاف إلى الفلسفة السياسية للبلاد، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة، وحاجة البلاد من القوى البشرية المدربة، والنمو العلمي والتقني، ثم إلى الروح الثقافية والفلسفة التربوية السائدة، وقبل كل هذا ويعدده إلى أهداف المستفيدين أنفسهم. وقد يقع الاختلاف في أنظمة القبول بين الجامعات داخل البلد الواحد تبعا لعراقة الجامعة وتخصصاتها وقوتها ودرجة الإقبال عليها. غير أن هذا الاختلاف الموجود بين نظم الجامعات في جوانب لا يمنع من وجود تشابه بينها في جوانب أخرى. فالجامعات يتفق معظمها في أهداف تعليمية مشتركة، كما أن التبادل الثقافي المستمر بين جامعة وأخرى وبين بلد وآخر يساعد على زيادة أوجه الشبه وتقريب وجهات النظر. يؤيد هذا ما يوجد لدى كثير من الجامعات العالمية من اتفاق على

استخدام اختبارات قبول متشابهة إلى حد كبير في الشكل والمضمون مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، والبرازيل، وفنزويلا، وإسرائيل، والفلبين. (الدوغان، ١٩٩٦، ٨٣، ٨٤)

وبناءً عليه، تتحدد المعالجة لنظم القبول في الإطار المجتمعي الواسع بكل مميزاته ومشكلاته وتحدياته وطموحاته. بالإضافة إلى أنه عند مناقشة سياسة القبول للتعليم الجامعي في الدول العربية فإن الاتجاه هنا هو التعامل معها على اعتبار أن الدول العربية وحدة متشابهة، فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، مع تنوعها. وهذا ينطلق من أن أهداف المؤسسة الجامعية، تحديداً، تكاد أن تكون واحدة، فالجامعة، دون مؤسسات التعليم الأخرى، لها ملامحها التي تتعدى الحدود القطرية والإقليمية، وهذه الملامح العالمية نابعة من المعرفة الإنسانية التي تتعامل معها الجامعة، والتي ما تزال في معظمها، وحتى الآن، لا تعرف الحدود أو قدرة على اختراق حدود الوطن، أي وطن. وإذا كان التعامل مع العلم يتم على أساس أنه نظام عالمي، فكذلك النظرة إلى الجامعة هنا تتعدى حدود المحلية والإقليمية، وعلى اعتبار أنها مؤسسة تعليمية إنسانية تختلف وظيفتها ومسؤوليتها عن مؤسسات التعليم الأخرى، كما أنه لا يمكن عزل الدول العربية عن دول العالم وما يدور فيها خاصة بالنسبة للتعليم الجامعي وسياساته، وهذا كله في إطار الاعتراف بوجود بعض الاختلافات والتنوع بين الجامعات وأهدافها وبما لا يحول دون النظر إليها في إطار مشترك. (جمال الدين، ١٩٩٤، ٤٩٢، ٤٩٣)، بالإضافة إلى أنه لا يوجد نموذج للقبول أفضل من غيره إلا في ضوء ما تقدم من عوامل ومتغيرات.

ولذا، يتناول الباحثان في الصفحات الآتية من الدراسة التصور المقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات العربية.

• التصور المقترح :

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة (ما التصور المقترح لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ؟)، من خلال الجوانب الآتية :

- ١- أهداف التصور المقترح.
- ٢- مبررات التصور المقترح.
- ٣- إيجاد موجبات لعملية تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي بالدول العربية تتمثل في الجوانب الآتية:
 - « استناد القبول بالتعليم الجامعي لرؤية تحدد الاتجاه ومستوى الطموح.
 - « إيجاد رسالة لعملية القبول بالتعليم الجامعي توضح الآليات والعمليات التي يسعى القبول لتحقيقها من أجل الوصول إلى الرؤية المنشورة.
 - « تمثل مجموعة من القيم التي تسهم في فعالية وكفاءة عملية القبول بالتعليم الجامعي من خلال أدائها لرسالتها.
 - « ضرورة توافر أهداف إستراتيجية للقبول بالتعليم الجامعي في ضوء رؤيته ورسالته وقيمه.
- ٤- استناد عملية القبول بالتعليم الجامعي لمجموعة من المقومات تتمثل هذه المقومات في الجوانب الآتية :

- « المفهوم.
- « المعايير.
- « الضوابط .
- « الاتجاهات العالمية.

• أولاً : أهداف التصور المقترح :

يهدف التصور المقترح إلى تحقيق ما يأتي :

- « توضيح الأسس العامة التي يستند عليها قبول الطلاب في التعليم الجامعي بالدول العربية .
- « توضيح العلاقات الوظيفية التي تربط بين موجهاً ومقومات قبول الطلاب بالتعليم الجامعي .
- « إيجاد معايير إضافية لقياس مستوى الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي بحيث لا يكون معيار المجموع في الثانوية العامة معياراً وحيداً، واستحداث آليات إضافية لقياس مهارات وقدرات الطلاب .
- « تكامل أهداف جودة التعليم العالي مع مرحلة التعليم قبل الجامعي وانعكاس ذلك على التنمية المجتمعية .
- « الوصول لتصور يساهم في قبول الطلاب بالتعليم الجامعي بشكل يراعي الاحتياجات الفردية والمتطلبات المجتمعية مع المحافظة على جودة المدخلات .

• ثانياً : مبررات التصور المقترح :

يستند التصور المقترح على المبررات الآتية :

- « ضرورة تقييم نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي بشكل دوري بما يسمح بالتطوير المرن والمستمر لمواكبة حركة العلم والتطور في العالم .
- « التعليم الجامعي والعالي حق لكل مواطن، واجب على الدولة توفيره وفق الميول والرغبات والقدرات .
- « عدم وجود آلية موحدة لقبول الطلاب بالجامعات العربية ، بل إن الآليات تختلف من جامعة لأخرى في البلد الواحد .
- « تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وما يقابله من قصور في الإمكانيات المادية والبشرية بالجامعات .
- « عدم توافق الدراسات العلمية في العلاقة بين نتائج معايير القبول بالجامعات العربية والمستويات الأكاديمية للطلاب المقبولين بالجامعات .
- « وجود حالات تعثر أكاديمي وهدر ورسوب في مؤسسات التعليم الجامعي مما يضعف كفاءته .
- « هناك حاجة لإيجاد توازن في مخرجات التعليم العالي يراعي متطلبات المحلية والإقليمية وضرورات التعايش مع المتغيرات العالمية فهما ووعياً واستيعاباً وانتقاء .
- « وجود ضرورة لإحداث تفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات استثمار الموارد المتاحة وتعويض الموارد النادرة .
- « هناك حاجة ماسة لوجود قاعدة بيانات في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تساعد على تيسير تبادل المعلومات وإجراء التطوير .

« توجد ضرورة للتكامل بين سياسات ونظم القبول بالتعليم قبل الجامعي وسياسات ونظم القبول بالتعليم الجامعي .

• **ثالثاً: الموجهات:**

لكي يتم تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي لابد أن يكون وفقاً للموجهات الآتية :

« الرؤية: الريادة في نظام القبول بالجامعات العربية بما يساهم في بناء مجتمع العلم والمعرفة .

« الرسالة: تحقيق معدلات قبول عالية بموضوعية وكفاءة، بما يضمن جودة المدخلات والعمليات والمخرجات في الجامعات العربية وفقاً للمعايير العالمية .

« القيم: النزاهة، الشفافية، الجدارة، العدالة، الكفاءة، المرونة، الجودة .

ويمكن توضيح هذه القيم كما يأتي :

القيمة	التعريف
النزاهة	الموضوعية وعدم التحيز عندما يتعلق الأمر بإصدار حكم ما (النظر في تقييم الطلاب بموضوعية دون تحيز) .
الشفافية	وضوح آليات وإجراءات القبول للجميع .
الجدارة	توافر قواعد ومقومات الاستحقاق للطلاب الجامعي .
العدالة	الإنصاف وتجنب الظلم وإعطاء كل طالب حقه .
الكفاءة	القدرة على إجراء عمليات القبول باحترافية .
المرونة	السلاسة والسهولة في التنقل من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي طبقاً لرغبة الطالب وإمكاناته
الجودة	التحسين المستمر لعمليات قبول الطلاب بالتعليم الجامعي .

« الأهداف (أهداف تطوير نظام القبول بالجامعات العربية) : في ضوء الرؤية والرسالة يجب أن يحقق التصور المقترح لقبول الطلاب بالجامعات العربية الأهداف الآتية :

« الوصول بالقبول في الجامعات العربية للمستوى العالمي في الجودة والاعتماد الأكاديمي .

« تكافؤ الفرص للالتحاق بالتعليم العالي لكل من لديه القدرة العلمية والمهارية التي تتفق مع المجال التعليمي الذي يرغبه .

« ضمان تحسين جودة المدخلات للتعليم الجامعي من أجل ضمان جودة المخرجات .

« تلبية الاحتياجات المجتمعية بكفاءات علمية مهنية تتمتع بمقومات النجاح في كافة المجالات .

« المرونة في التنقل من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي وسوق العمل طبقاً لرغبة الطالب واستعداده وقدراته ومهاراته .

« معاملة متكافئة لمخرجات التعليم الثانوي بجميع أنواعه .

« تخفيف العبء النفسي للثانوية العامة عن أولياء الأمور والطلاب .

« القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية .

• رابعاً : المقومات :

في ضوء الموجهات السابقة يستند تطوير نظام القبول بالتعليم الجامعي للمقومات الآتية :

« المفهوم :

يقصد بنظام القبول: مجموعة العمليات والإجراءات المتبعة لتحقيق الأهداف العامة لسياسة التحاق الطلاب بالجامعات العربية.

« الضوابط :

لكي يتم قبول الطلاب بالجامعات العربية بشكل فاعل لا بد من الالتزام بعدد من الضوابط أهمها :

« شهادة المرحلة الثانوية ليست المعيار الوحيد للقبول بالتعليم العالي ، لكنها تتطلب أساس .

« الالتزام بالشفافية في القبول والفعالية في الإجراءات .

« أن يكون القبول في الجامعة نوعي تكاملي هادف.

« أن يوائم القبول بين الاحتياجات الفردية والمتطلبات المجتمعية .

« أن يوائم القبول بين احتياجات سوق العمل على المستويين المحلي والإقليمي والقيم المضافة للتعليم الجامعي .

« وضع الطالب المناسب في المكان المناسب كمبدأ من المبادئ التي نص عليها التوجيه والاختيار التعليمي .

• المعايير :

يلتحق الطالب بالتعليم الجامعي وفقاً للمعايير الآتية :

« إتمام التعليم قبل الجامعي (المرحلة الثانوية) .

« التفرغ للدراسة الجامعية لطلاب الانتظام.

« تحقق ضوابط وشروط القبول المعلنة للجامعة أو الكلية .

« مراعاة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم العالي وذلك من خلال احترام رغبة الطالب وميوله وقدراته واستعداداته للدراسة الجامعية .

« أن يكون القبول في ضوء مؤشرات حاجات سوق العمل من الخريجين في التخصصات المختلفة .

« أن يكون القبول وفقاً للإمكانات المادية والبشرية المتاحة لكل كلية حتى يتسنى لهذه الكلية أن تحافظ على مستوى جودة خريجها .

« اجتياز اختبارات قومية مقننة في مرحلة التعليم قبل الجامعي بصفة عامة ، والمرحلة الثانوية بصفة خاصة لتحقيق العدالة والمساواة على المستوى

الوطني ، وتعود الطالب على الالتحاق باختبارات القدرات المؤهلة للالتحاق بالتعليم الجامعي دون رهبة أو خوف.

« اجتياز اختبارات عامة للقبول بالتعليم الجامعي تعقد من خلال وزارة التعليم العالي ويفضل أن تركز على قياس محوري القدرات العامة والمهارات

« اجتياز اختبارات تخصصية للقطاعات المختلفة ، تقيس استعداد الطالب للدراسة في التخصص الذي يرغبه .

• الاتجاهات العالمية :

يوجد عدة اتجاهات عالمية حول قبول الطلاب بالتعليم الجامعي منها:

- « النموذج التقليدي المتمثل في القبول حسب المؤهل الدراسي والانتقاء عن طريق اللجان المتخصصة ويدخل في ذلك المعدل في الثانوية العامة والتقارير السرية من المعلمين ومديري المدارس والمقابلات الشخصية.
- « النموذج الانتقائي المشدد (البيروقراطي) المتمثل في المعدل العام في الثانوية العامة واختبارات القبول والمقابلات والسجل الدراسي ويدخل في ذلك اللجوء إلى القرعة أحيانا ويوجد فترات انتظار قد تمتد لعدة سنوات من أجل الدخول إلى الجامعة ويخصص مقاعد لذوي الاحتياجات الخاصة.
- « النموذج الاشتراكي الموجه المتمثل في معدل الثانوية واختبارات القبول مع الأخذ في الاعتبار احتياجات خطة التنمية.
- « نموذج الباب المفتوح المتمثل في عدم وجود شروط عامة وأن للجميع الحق في الانتساب للجامعة مع وجود مقابلات واختبارات تحريرية بسيطة للتأكد من الاستعداد للتعليم الجامعي واعتماد الخبرة الوظيفية ضمن معايير القبول .

• شروط وإجراءات القبول :

- « شهادة إتمام المرحلة الثانوية بحسب لها وزن نسبي يعادل ٥٠ % .
 - « إجراء اختبار قدرات عامة يقيس بعض المهارات والقدرات التي تسهم في التنبؤ بتحصيل الطالب في التعليم العالي ومواصلة دراسته بنجاح ، على أن يحسب له وزن نسبي يعادل ٢٠ % .
 - « يجري كل قطاع اختبار قبول تخصصي ، قطاع المجموعة الطبية ، قطاع المجموعة الهندسية والحاسبات والمعلومات ، قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قطاع اللغات . على أن يحسب له وزن نسبي يعادل ٣٠ % .
 - « يمكن للطالب أن يدخل امتحان القطاع الواحد مرة ثانية بحد أقصى إذا لم يوفق في الحصول على المجموع الذي يؤهله للدخول إلى الكلية التي يرغب الالتحاق بها مقابل رسوم مالية غير مبالغ فيها يحددها القطاع .
 - « يمكن أن ينعقد اختبار القبول للقطاع الواحد مرتين كل عام ، على أن تكون الأولى قبل بداية العام الدراسي (أغسطس / سبتمبر) ، والثانية قبل بداية الفصل الدراسي الثاني (يناير / فبراير) .
 - « تمتد صلاحية الشهادة الثانوية إلى خمس سنوات يتقدم خلالها الطالب للكلية التي يرغب في الالتحاق بها دونما تحديد لعدد هذه المرات طالما تقع في فترة صلاحية الشهادة الثانوية مع تسديد الرسوم المقررة للاختبار كل مرة .
- #### • مميزات النظام المقترح :
- « يمكن أن يحقق النظام المقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي المزايا التالية الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية .
 - « الحد من السباق المحموم على ما يسمى بكليات القمة لأن المقياس هو القدرات والمهارات والملكات الحقيقية للطلاب ، وليس ما تم حفظه من معلومات تم إعدادها بعناية من محترفي الدروس الخصوصية واستظهارها في الامتحانات .
 - « الحد من رهبة امتحان الثانوية العامة على الطلاب والضغط النفسي على أولياء أمورهم لأنه لن يكون المقياس الأوحده للقبول بالجامعات .

- « تحقيق العدالة والإنصاف في القبول .
- « زيادة ثقة الطلاب بالبرامج الجامعية وتقليل نسبة الهدر .
- « تحقيق رغبة الطالب في اختيار نوع الدراسة الجامعية التي تتفق وميوله .
- « ضمان كل قطاع تعليمي من توافر الحد الأدنى المطلوب من كل طائب منتسب لهذا القطاع وبالتالي استمراره في الدراسة بنجاح ؛
- « المعايير العلمية الصحيحة تمنح صاحب القرار أماناً واطمئناً وثقة في استخدامها ، كما أنها تبعث في نفس الطالب المقبول وغير المقبول وكذلك المهتمين من أفراد المجتمع شعوراً بعدالة وإنصاف هذه المعايير .
- « إتاحة أكثر من فرصة لكل من فاتهم قطار التعليم العالي .
- « مراعاة حاجات سوق العمل من التخصصات الجامعية المختلفة .
- « مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية بالكليات والجامعات .
- « تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم .
- « تأكيد مفهوم التعليم المستمر .
- « مراعاة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم العالي .

• عيوب النظام المقترح :

- « قد يؤخذ على هذا النظام المقترح السلبيات الآتية :
- « رفض البعض للنظام المقترح ، فالإنسان عدو ما لم يألفه .
- « التكلفة المادية العالية نظراً لكثرة الإصلاحات والمتطلبات التي يتضمنها .
- « صعوبة توفير كوادر قادرة على التطبيق في الوقت الحالي .
- « صعوبة توفير الاختبارات والمقاييس المطلوبة في الوقت الحالي .
- « صعوبة توفير بيانات دقيقة عن احتياجات سوق العمل الحالية واتجاهاته المستقبلية .
- « عدم الموضوعية في تحديد الإمكانيات المادية والبشرية لكل كلية .

• آليات تنفيذ النظام المقترح :

- « إعادة هيكلة مكتب التنسيق بما يتفق ومتطلبات النظام المقترح في الدول التي تأخذ بنظام مكتب التنسيق .
- « تكثيف التوعية الإعلامية للطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع عن مزايا وأهمية النظام المقترح ، وكيفية التعامل معه حال تطبيقه .
- « إجراء تقييم شامل للنظام المقترح والمعوقات التي يمكن أن يمر بها ، وذلك من خلال استطلاع آراء الطلبة وأولياء أمورهم ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف الجهات ذات الصلة من خلال إعداد استبانة تحتوي على العديد من الأسئلة والنقاط المهمة للتقييم .
- « إنشاء مركز في كل دولة عربية يتولى إجراء الدراسات العلمية لكل ما يتعلق بسياسات وإجراءات القبول على النحو التالي :
- « إعداد اختبارات المرحلة الثانوية وتقنينها .
- « إعداد اختبارات القبول لمؤسسات التعليم العالي وتقنينها .
- « إعداد الاختبارات التخصصية للقطاعات المختلفة وتقنينها .
- « إعداد دراسات عن حاجة سوق العمل من التخصصات المختلفة .

- « المساعدة في حصر الإمكانيات المادية والبشرية للكليات المختلفة .
- « دراسة اتجاهات الطلب الاجتماعي على التعليم العالي .
- « التنسيق بين سياسات التعليم الثانوي والتعليم العالي .
- « دراسة ومتابعة الجديد في نظم القبول في الدول المتقدمة والساعية للتقدم .
- « التقييم والمراجعة الدورية لنظم ومعايير القبول .
- « إعداد دراسات دورية تربط الأداء الجامعي بمعايير القبول .
- « دراسة أداء الطلاب في الاختبارات والدراسة الجامعية ، وتوفير تغذية راجعة للمسؤولين عن التعليم العام والجامعي .
- « رصد أداء المدارس والإدارات التعليمية من خلال نتائج طلابها في المقاييس والاختبارات وبالتالي تحديد أوجه القوة والضعف في الأداء لتتم الاستفادة من التجارب المتميزة وتلافي العوامل المؤدية لضعف الأداء .

يتم تمويل المركز في بادئ الأمر من ميزانية وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في كل دولة عربية ، حتى يبدأ تطبيق النظام ، ثم يتوزع تمويل المركز على النحو الآتي :

- « رسوم أداء الاختبار (يدفعها الطلاب مقابل أداء الاختبارات)، على أن لا تكون مبالغ فيها .
- « جزء من ميزانية وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي تحدد بالاتفاق بين مجلس إدارة المركز والوزارة .
- « التبرعات والهبات (وفق ضوابط يحددها مجلس إدارة المركز) .
- « مقابل إجراء البحوث والدراسات للمؤسسات والهيئات .

• المراجع :

• أولاً : المراجع العربية :

١. أبو حطب، فؤاد (١٩٩١)، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية .
٢. أبو سليمان، عبد الوهاب (١٩٩٢)، كتابة البحث العلمي "صياغة جديدة ، جدة، دار الشروق .
٣. آل سعود، فيصل بن عبدالله المشاري (٢٠٠٩)، تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية "تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي - التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية) القاهرة، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، ص ص ٨٢١ - ٨٣٣ .
٤. البسام، عبدالعزيز (١٩٨٤)، أسس القبول في التعليم العالي وسياساته واتجاهات تطوير أساليبه، المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص ١٧٨ - ٢١٤ .
٥. البنك الدولي (٢٠١٠)، مراجعات لسياسات التعليم العالي : التعليم العالي في مصر باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والبنك الدولي، ص ص ١٤١ - ١٦٧ .

٦. بوظانة، عبدالله، عوض، هدى (١٩٨٤)، الاتجاهات السائدة في العالم حول سياسة الالتحاق بالتعليم العالي، المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص ٢١٥ - ٢٣٨ .
٧. جريو، داخل حسن (١٩٩٠)، قبول الطلبة في الجامعات بين الرغبة والمؤهلات، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأرن، ع (٢٥)، ص ص ١٤٤ - ١٤٩ .
٨. جمال الدين، نادية (١٩٩٤)، سياسة القبول للتعليم الجامعي في الدول العربية وتحديات الأمن والبقاء، المؤتمر العلمي الثاني (التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن ٢١) الكويت، كلية التربية، جامعة الكويت، ص ص ٤٩٠ - ٥٢٣ .
٩. جمال الدين، نادية (١٩٩٤)، سياسة القبول للتعليم الجامعي في الدول العربية وتحديات الأمن والبقاء، المؤتمر العلمي الثاني (التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن ٢١) كلية التربية - جامعة الكويت، الكويت، ص ص ٤٩٠ - ٥٢٣ .
١٠. حسين، أسامه ماهر (٢٠١٠)، سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة - تجارب ومعايير ورؤى)، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) والجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة، ج (١) يوليو ٢٠١٠، ص ص ٢٠٥ - ٢٧٨ .
١١. حمود، رغيضة (٢٠٠٩)، سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية، المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي - التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية)، القاهرة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، ص ص ٧٥ - ١٠٢ .
١٢. الدوغان، عبدالله أحمد (١٩٩٦)، معايير القبول في الجامعات العالمية وجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة مقارنة ونموذج مقترح، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، السعودية، ع (٨)، ص ص ٧٧ - ١٢٥ .
١٣. دياب، عبدالباسط محمد (٢٠٠٧)، تطوير نظم القبول بالجامعات الخاصة في مصر في ضوء خبرات بعض الدول كمتطلب رئيسي لضمان جودتها واعتمادها، المؤتمر العلمي العربي الثاني (التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية - قضايا آنية وأفاق مستقبلية)، سوهاج (مصر)، جمعية الثقافة من أجل التنمية (سوهاج)، وجامعة سوهاج وأكاديمية البحث العلمي، ص ص ٣٤٠ - ٣٨٠ .
١٤. شهاب، نصرالدين (٢٠٠٢)، مسارات مقترحة لقبول الطلاب كمدخل لتطوير الأداء الجامعي، مجلة دراسات تربوية، مصر، مج (٨)، ع (٢)، ص ص ٢٤٣ - ٢٧٦ .
١٥. القرنتشاوي، حامد (١٩٧٨)، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي، الكويت .
١٦. اللوزي، موسى (٢٠٠٠)، التنمية الإدارية : المفاهيم والأسس والتطبيقات، القاهرة، دار وائل للطباعة والنشر .

١٧. مراد، صالح مراد (١٩٩١)، بدائل مقترحة لنظم القبول في الجامعات المصرية، مجلة دراسات تربوية، مصر، مج (٦)، ع (٣٤)، ص ص ١٨٣ - ٢١٤ .
١٨. الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٠٨)، نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر مجلة بحوث التربية النوعية، مصر، ع (١١)، ص ص ٢٤٥ - ٣٧٣ .
١٩. اليونسكو (١٩٩٨)، التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين - الرؤية والعمل ، ٩٠٥ المجلد الخامس ، باريس ، مكتب التربية العربي لدول الخليج .

• ثانياً : المراجع الأجنبية :

20. Academy for Educational Development (2006), Tertiary or Higher Education in Germany, Final Draft, **Studies in Educational Evaluation**, V (22), NO (2), Elsevier.
21. Amaral, A (2003), The Higher Education Managerial Revolution, **Higher Education Dynamics Douro Series**, V (3), Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
22. Coats, H, Friedman, T (2010), Evaluation of The Special Tertiary Admissions Test (STAT), **Journal of Higher Education Policy and Management**, v (32), N (2), pp 117- 126 .
23. Forst, J (2007), **Higher education in France TWO SYSTEMS, HNP Discussion Paper**, Paris, The World Bank .
24. Helms, R, M (2008), **University Admission Worldwide** ,The World Bank, Paris .
25. IAU (1998), **The Right to Education and Access to Higher Education**, The World Bank, Paris.
26. Johnstone, D, B (2003), "Cost Sharing in Higher Education: Tuition, Financial Assistance, and Accessibility in Comparative Perspective", **The International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project**, University at Buffalo, State University of New York at Buffalo .
27. Marshall, J (2007), "French reform Plans on hold", Times Higher Education Supplement, 6 July .
28. McCuddy, M, K , Nondorf, J, G (2009), "Ethics in College and University admissions a trilogy of concerns and arguments", **International Journal of Education Managements**, vol (23), Iss (7), pp 537- 552 .

29. McGuinness, A, C (2006), "A Conceptual and Analytic Framework for Review of National Regulatory Policies and Practices in Higher Education", **a paper Prepared for the Organization for Economic Co- operation and Development (OECD)**, 17 February 2006 (EDU/ EC/ 2006/ 3)
30. Mehrens, W, A, Lehmann, I, J (1987), **Using standardized tests in education 4th ed**, New York, Longman.
31. Novak, R, McTaggart, T and Gholan, G (2006), Report on Higher Education Governance Change, conducted, on behalf of UNESCO, Washington, D.C: Association of Governing Boards of Universities and Colleges (AGB), UNESCO .
32. Reid, W, A (2003), **The Universities and the sixth from curriculum**, London, School Council published .
33. Shattock, M (2008), "The Change from Private to Public Governance of British Higher Education: Its Consequences for Higher Education Policy Making 1980- 2006", **Higher Education Quarterly**, V (62), N (3), pp 181- 203 .
34. UNESCO (2008), **Overcoming Inequality: Why Governance Matters**, **EFA Global Monitoring Report 2009**, Paris, UNESCO.
35. Zimdars, A (2010), Fairness and Undergraduate Admission: a qualitative exploration of admission choices at the University of Oxford, "University of Manchester, UK, **Journal Oxford Review Education**, vol (36), N (3), pp 307- 323 .
